

2017

Regional Division and Spatial Distribution for Tourism Services in Yemen "A proposed Vision"

Khalid Al-Najar

Taiz University, Yemen, alnagar.yem@gmail.com

Ibrahim Talha

Taiz University, Yemen

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b

Recommended Citation

Al-Najar, Khalid and Talha, Ibrahim (2017) "Regional Division and Spatial Distribution for Tourism Services in Yemen "A proposed Vision", *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 31 : Iss. 5 , Article 1.

Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol31/iss5/1

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 31(5)، 2017

التقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني للتنمية السياحية في اليمن "رؤية مقترحة"

Regional Division and Spatial Distribution for Tourism Services in Yemen "A proposed Vision"

خالد النجار^{1*}، وإبراهيم طلحة²

Khalid Al-Najar & Ibrahim Talha

¹قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة تعز، اليمن.

²قسم السياحة وإدارة الفنادق، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن.

*الباحث المراسل: alnagar.yem@gmail.com

تاريخ التسليم: (2016/7/17)، تاريخ القبول: (2016/12/1)

ملخص

تتلخص إشكالية الدراسة في افتقار الخطط الوطنية لتنمية السياحة في اليمن إلى معايير التخطيط الإقليمي السياحي في نشر ثمار التنمية للحد من الفوارق والتباينات المكانية بين المناطق السياحية من حيث طبيعة الأنشطة والأنماط والعوائد وإهمال الأخذ بالبعد المكاني في تلك الخطط، مما يفرض على المخطط السياحي إعادة التفكير العملي في تقييم مخرجات التنمية السياحية واستثماراتها وبشكل يساهم في إعادة توزيعها بشكل عادل بين المحافظات المتطورة سياحياً والأقل تطوراً. وتمثلت الأهمية العملية للدراسة في تزويد الجهات المختصة برؤية تساهم في دعم صناعة القرار السياحي وتقديم المساعدة العملية في إدارة وتطوير التنمية السياحية في اليمن بما ينسجم مع منهجية التخطيط الإقليمي السياحي، لذا هدفت وتوصلت الدراسة إلى إظهار أهم الموارد السياحية التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير المنتج السياحي مكانياً، والكشف عن مدى مراعاة الأبعاد المكانية في خطط ومشاريع التنمية السياحية باليمن، وتقييم تجربة اليمن في تخطيط التنمية السياحية الإقليمية خلال الفترة (1990-2015م)، واقتراح رؤية لإعادة التقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني المتوازن للتنمية السياحية وآليات تنفيذها في اليمن ولتحقيق تلك الأهداف فقد استخدمت الدراسة عدد من المناهج والأساليب البحثية والتي تمثلت في المزج بين المناهج الإقليمية والموضوعية والتحليل المكاني والتحليل المقارن، واستخدام الأسلوب الكارتوجرافي لرسم الخرائط من خلال برنامج (Arc Gis.10).

الكلمات المفتاحية: الموارد، الأبعاد، التقييم، الرؤية.

Abstract

The problem of the study is summarized in the fact that the national plans for tourism development lack standards of tourism and regional planning to raise awareness of the outcomes of growth and reduce the regional differences in terms of the nature of activities, patterns, profits and the negligence of taking the special dimension into consideration in such plans, which imposes on the tourism plans to reconsider evaluating the outcomes of the tourism growth and its investments in a way that guarantees its distribution fairly among all governorates. The scientific significance of the study lies in the fact that it provides the competent authorities with a vision that contributes in supporting making tourism decisions and offering practical assistance in managing and developing tourism growth in Yemen, which is in conformity with the approach of the national and regional planning. Therefore, the study aims at highlighting the most outstanding tourism resources that can be relied on in developing space tourism, in finding out the extent of considering regional dimensions in the plans of tourism in Yemen, in evaluating the Yemeni 1990-2015 experience in tourism plans of the tourism and regional growth, and in suggesting a vision for a balanced division of regions for tourism growth and the mechanism to implement them in Yemen. To achieve these goals, the study utilizes several approaches and methods characterized by a combination of regional, objective, spatial and comparative analysis. Moreover, the cartographical methodology was implemented to design the maps using (Arc GIS.10.) program.

Keywords: Resources, Dimensions, Evaluation and Vision.

المقدمة

تمثل التنمية السياحية احد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدول، لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل مدرة للدخل. فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع (مندور، 2011: 11). وان الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية، من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة. كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنية التحتية (العيسوي، 2003: 18). وإيجاد التشابكات والروابط الأمامية والخلفية مع بقية الفروع والأنشطة الاقتصادية.

ويسبق التخطيط الإقليمي عملية التقسيم الإقليمي وهي شرط أساسي لفاعلية التنظيم المكاني الإقليمي للقطاعات الاقتصادية الأخرى (زراعة - تجارة - صناعة... الخ)؛ لأنه يقوم على الدراسة المتعددة الجوانب وتقدير الظروف والموارد الجغرافية الطبيعية والاقتصادية، والخواص الإقليمية الأخرى للمكان الذي تحدد مكانته في التقسيم الجغرافي للعمل بين الأقاليم (المظفر، 2005: 66). الأمر الذي يلقي على عاتق الجهات المعنية بالقطاع السياحي اليمني ضرورة مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إقامة التسهيلات والخدمات وتوزيعها بين المناطق السياحية بما يتناسب مع حجم التنمية المستقبلية.

ويشكل التقسيم الإقليمي السياحي أساساً مهماً للتنظيم المكاني للمنطقة السياحية ومجتمعها (دياب، 2010: 103). فهو يسمح بقيام نظام سياحي إداري إقليمي ملائم. وب تفعيل القدرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والمادية والتقنية واستخدامها بفعالية في الوحدات التصنيفية جميعها. وتطوير عمليات الإنتاج السياحي، وتنظيم المعلومات الإقليمية، وتحسين الإدارة السياحية الذاتية الإقليمية (عز الدين، وعاشور: 2005). وتهيئة الظروف الملائمة للأنشطة السياحية الحرة.

وتؤدي التنمية السياحية المخططة والمتوازنة بين المنظومات المكانية للأقاليم السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في أقاليم ومحافظة اليمن المختلفة، خاصة ان المواقع الحضارية والطبيعية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه؛ ومن شرقه إلى غربه. مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصادياً. من خلال توفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وإنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها أو قريها، كما تعمل على تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الخدمات التحتية لتغطي مناطق جديدة، باعتبارها أماكن جذب سكاني. وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المنخفضة النمو الاقتصادي إلى المناطق الأكثر تطوراً (أبو داود، 2003). ويسمح تباين بعض الظروف باستخدام فعال للمقدرة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية على حساب ترشيد الترابط المكاني- الزماني للسكان والسياحة والخدمات والبنى التحتية، والحد من ضياع الوقت في أثناء تجاوز المسافة بين مكان الإقامة والقصد السياحي، والمنشآت الخدمية وغيرها (Sharygin M.D, 2003). ومن أجل زيادة فعالية الأداء السياحي للأقاليم والمناطق السياحية، لا بد من التأسيس لرؤية جديدة للتقسيم والتنظيم الإقليمي المكاني للسياحة في اليمن.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة في الجانبين الآتيين:

1. **الجانب العلمي:** تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في مجال الاستفادة من استخدام التخطيط الإقليمي المكاني للسياحة كمحرك يحقق التنمية المتوازنة والارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي للمناطق السياحية الأقل نمواً وتهيئ لأن تكون اليمن مقصداً سياحياً ذا مكانة دولية وإقليمية تنمو بشكل متوازن ومستدام.

2. **الجانب العملي:** من خلال تزويد الجهات المختصة برؤية تسهم في دعم صناعة القرار السياحي وتقديم المساعدة العملية في إدارة وتطوير التنمية السياحية في اليمن من خلال تعزيز نهج اللامركزية في الإدارة السياحية إقليمياً ومحلياً بما ينسجم مع منهجية التخطيط السياحي الإقليمي المتوازن والمتكامل وتعزيز دور الإدارة المحلية في المشاركة بعملية التنمية السياحية وبناء القدرات السياحية المحلية والوصول إلى نقطة الاتزان بين تنمية المكان السياحي وعدم الإضرار بالبيئة وكذلك تعزيز نهج الشراكة الرأسية بين المستويات التخطيطية المركزية: حكومية، وقطاع خاص، وقطاع أهلي؛ والأفقية بين المستويات التخطيطية المكانية اللامركزية: إقليمياً ومحلياً.

إشكالية الدراسة

تتلخص إشكالية الدراسة في الآتي

تفتقر الخطط الوطنية لتنمية السياحة في اليمن إلى معايير التخطيط الإقليمي السياحي في نشر ثمار التنمية للحد من الفوارق والتباينات المكانية بين المناطق السياحية من حيث طبيعة الأنشطة والأنماط والعوائد، بالإضافة إلى استمرار التفاوت بين الجانبين النظري والتطبيقي لتلك الخطط؛ ففي الوقت الذي تؤكد فيه أهدافها على ضرورة تقليل التفاوت المكاني بين المناطق السياحية في الريف والمدينة إلا أن الواقع التطبيقي لها يكرس حقيقة التباين واستمراره ما بين المناطق السياحية، مما ترتب على الانتشار المكاني غير المتوازن للاستثمارات السياحية؛ آثار سلبية على الاتجاهات الأنية والمستقبلية للتنمية السياحية في اليمن، وإحداث أضرار مباشرة بالإمكانات السياحية المتاحة والكامنة من تدهور وازدحام وخلط استعمالات وسوء توزيع لا يرتبط باستعمالات الأراضي السياحية، وتعزيز منهج المركزية في توجيه وتخطيط الاستثمارات السياحية وتنفيذها بهدف زيادة النمو الاقتصادي دون إعطاء الأبعاد المكانية للنمو السياحي المتوازن قدره من الاهتمام. مما يفرض على المخطط السياحي إعادة التفكير العملي في تقييم مخرجات التنمية السياحية، وبشكل يساهم في إعادة توزيعها مكانياً بشكل عادل يحجم من اتساع الفوارق السياحية الإقليمية، ويلزم الجهات الرسمية ضرورة الالتفات إلى الاعتماد على رؤيه مكانية شاملة تقيم وتنظم وتضبط التنمية السياحية وأنشطتها للوصول إلى الأهداف المنشودة بشكل سريع ومتوازن وتحقيق العدالة المكانية في تنمية السياحة اليمنية.

أهداف الدراسة

1. الوقوف على أهم الموارد السياحية التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير المنتج السياحي باليمن مكانياً.
2. تقييم تجربة اليمن في تخطيط التنمية السياحية الإقليمية خلال الفترة (1990-2015م).
3. الكشف عن مدى مراعاة معايير التخطيط الإقليمي السياحي والاعتماد بالأبعاد المكانية في خطط ومشاريع التنمية السياحية باليمن.
4. اقتراح رؤيه لاعادة التقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني المتوازن للتنمية السياحية وآليات تنفيذها في اليمن.

تساؤلات الدراسة

1. ما اهم الموارد السياحية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تطوير وتنمية السياحة مكانياً في اليمن؟.
2. ما واقع التخطيط للتنمية السياحية الإقليمية في اليمن خلال الفترة (1990- 2015م)؟.
3. ما مدى مراعاة معايير التخطيط الإقليمي السياحي والأبعاد المكانية في خطط ومشاريع التنمية السياحية الوطنية؟.
4. ما الآلية الملائمة للتقسيم وإعادة التنظيم المكاني للتنمية السياحية في اليمن؟ وما أولويات ذلك التنظيم؟.

حدود الدراسة

— **الحدود المكانية:** تتحدد بالجمهورية اليمنية بإطارها السياسي وحدودها البرية والبحرية وابعادها المساحية والادارية، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو (538.000 كم²) تقريباً. **شكل (1)**

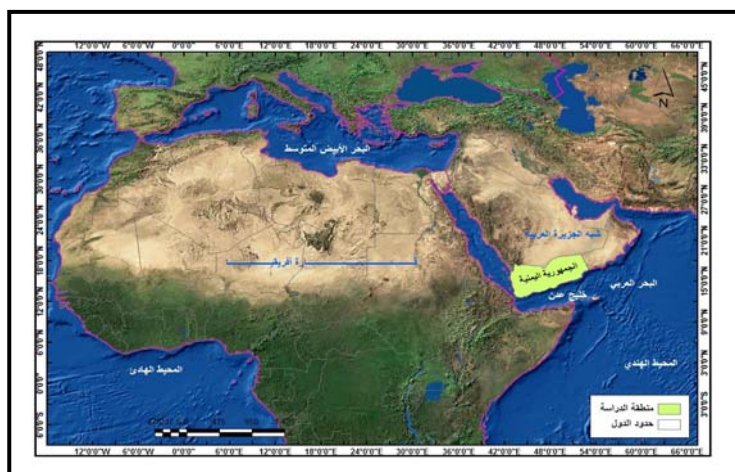
- **الحدود الزمنية:** تتحدد خلال الفترة (1990 – 2015م).
- **الحدود الموضوعية:** تتحدد بموضوع التقسيم والتنظيم الإقليمي المكاني للتنمية السياحية في اليمن.

مبررات الدراسة**أ. مبررات ذاتية**

1. رغبة الباحثان الذاتية في مواصلة البحث والتطوير في التخطيط والتنمية السياحية بهدف التأسيس العلمي لتطبيق التخطيط الإقليمي السياحي لإدارة و معالجة الاختلالات والتباينات المكانية في الخطة الوطنية السياحية.
2. توافر البيانات والمصادر التي تساعد على تحقيق أهداف هذه الدراسة.

ب. مبررات موضوعية

1. ندرة الدراسات التي تناولت التقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني للتنمية السياحية في اليمن.
2. يعد التخطيط الإقليمي السياحي من ضرورات التنمية المستدامة كي تنافس اليمن السوق السياحية الدولية.
3. حاجة اليمن الماسة لتنظيم منتجها السياحي وفق منظور علمي يلم بعناصر المكان المصدر الرئيس لتنوع المنتج وأسس تطبيق التخطيط الإقليمي السياحي ويحقق أهدافه في إحداث تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية في اليمن.



شكل (1): الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية. (المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: برنامج Arc Gis.10.

الدراسات السابقة

بصفة عامة مازالت الدراسات المتعلقة بالتقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني للسياحة في اليمن نادرة باستثناء بعض التقارير التخطيطية والهندسية لعدد محدود من المناطق السياحية فقط ومن منظور تخطيطي بحث، ولا توجد دراسة قد تناولت اليمن كمجموعة دراسية في التقسيم والتنظيم المكاني للسياحة، وتأتي الدراسة الحالية لاستكمال هذا النقص من خلال اقتراح رؤيته شامله للتقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني المتوازن للتنمية السياحية وآليات تنفيذها في اليمن، من أجل توجيه انتباه الحكومة والباحثين للاهتمام بتطبيقات التخطيط الإقليمي في الجانب السياحي لما له من إيجابيات تسهم في حل الكثير من الإشكاليات التي تعوق تحقيق التنمية السياحية لأهدافها التنموية مكانياً. فضلاً عن أن الدراسة الحالية اعتمدت على عدد من الدراسات الجغرافية والسياحية والتاريخية التي تناولت في بعض موضوعاتها جوانب تخدم موضوع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر الإحصائية والتقارير السياحية الصادرة عن الجهات المعنية والمثبتة في متن الدراسة الحالية.

منهج الدراسة وأسلوبها

1. المزج بين المنهجين الموضوعي والإقليمي أي دراسة موضوع "التقسيم والتنظيم الإقليمي المكاني للتنمية السياحية" في إقليم معين "الجمهورية اليمنية".
2. منهج التحليل المكاني: بهدف إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع المواقع والإمكانات والمشاريع السياحية والمشاكل المفحوصة على مستوى المناطق في اليمن، كما يعكس هذا المنهج الاختلافات المكانية للعرض السياحي على الوحدات الكبرى (المحافظات)، وعلى مستوى الوحدات المكانية الدقيقة (الموقع السياحي).

3. أسلوب التمثيل الكارتوجرافي: تم استخدامه في عرض البيانات ورسم الخرائط بواسطة برنامج (Arc Gis.10).

مصادر الدراسة وطرق معالجة البيانات والمعلومات

المصادر المكتبية: تم الاطلاع على الكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستعانة برسائل جامعية وأبحاث علمية منشورة في دوريات يمنية وعربية وأجنبية تتعلق بموضوع الدراسة بالإضافة إلى عدد من الدراسات والأبحاث عن منطقة الدراسة في مواضيع مختلفة نقيد الدراسة في بعض جوانبها.

المصادر الإحصائية: واعتمدت هذه الدراسة على البيانات الصادرة عن وزارة السياحة اليمنية للسنوات من 1990م وحتى عام 2015م، بالإضافة للتقارير والنشرات الإحصائية والخرائط الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، والهيئة العامة لحماية البيئة والهيئة العامة للتخطيط العمراني والمساحة والسجل العقاري.

الاستعانة ببرنامج (Arc Gis.10) للاستفادة من إمكانياته في تصميم وإخراج مختلف الخرائط الخاصة بالدراسة.

أولاً: لمحة عن اهم الموارد المتاحة والكامنة للتنمية السياحية المكانية في اليمن

تشكل الموارد السياحية الطبيعية والبشرية منها وبأشكالها المختلفة في أي إقليم أو أي منطقة ما قاعدة التنمية السياحية فيها، كما توفر هذه الموارد المواد الخام والمكونات الرئيسة التي تعتمد عليها عملية تكوين وتطوير المنتج السياحي (جابر 2004: 44). وفيما يلي موجزاً عن أهم الموارد السياحية التي تعتمد عليها عملية إعادة تطوير المنتج السياحي في اليمن مكانياً:

— تمثل اليمن بموقعها الجغرافي البوابة إلى القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية وجنوب غرب قارة آسيا، مما يجعلها مركزاً تجارياً وسياحياً هاماً، اما فلكياً فإنها تحظى بمعدل سنوي عالي لسطوع الشمس يصل إلى (4.758 ساعة / السنة) (النجار، 2011: 256)، قياساً ببعض مدن العالم الواقعة في أقاليم مناخية أخرى، حيث يبلغ في القاهرة (3500 ساعة / السنة) وفي (مانشستر 900 ساعة / السنة)، وفي (ميونخ 1850 ساعة / السنة) (Barrie, P., 2009, P. 127). وقد أدى هذا التميز إلى جذب أعداد متزايدة من الأوروبيين إلى اليمن وخاصة الذين يرغبون في الذهاب إلى المناطق الدافئة التي تتمتع بسماء صحوه، وتنعم بسطوع الشمس وقلة المطر وخاصة في فصل الشتاء (الغريري 2001)، مما يسمح بتوطن المشاتي والمصايف والمنتجعات الاستجمامية والعلاجية وغيرها.

— تعد اليمن متحفاً طبيعياً يحتوي على تنوع كبير في أشكال سطح الأرض، والتي تعد عنصراً مهماً في تنوع المنتج السياحي، حيث إن مظاهر سطح الأرض السائدة في اليمن ما هي إلا انعكاس لبنيتها التي تأثرت بدورها بالحركات الجيولوجية الإنكسارية والالتوائية والثورات البركانية (الحفيان، 2000). وكما لعبت عمليات التعرية الجيومورفولوجية دوراً هاماً في تشكيلها، بسبب تناسق صورتها الطبيعية (Natural Landscape) وتنوع

واختلاف ألوانها وأشكالها في مجموعة من السواحل والشواطئ الرملية والجزر الساحلية والبحرية والأحواض والسهول والأودية والمساقط المائية والقيعان الجبلية (أغا، 1982). وتوافر الكهوف والمغارات والأشكال الجيومورفولوجية المختلفة (Baidal, J.A.L., 2004, p. 318). واقتران تلك المظاهر بمناخ معتدل، مما أدى إلى وجود عدد كبير من المواقع السياحية والتي تزيد من قوة وجاذبية مختلف الأقاليم التضاريسية في اليمن لأنماط السياحة المتنوعة. وفيها العديد من المواقع المهيأة للاستثمار السياحي والخدمي باليمن.

تشكل ينابيع المياه المعدنية الحارة والباردة في اليمن مجالاً واسعاً لتطوير السياحة الاستشفائية والعلاجية، حيث أكدت الدراسات التي أجريت على عينات منها، أنها صالحة لعلاج أمراض الجهاز الهضمي عن طريق الشرب في بعض المواقع. ومواقع أخرى صالحة لعلاج أمراض الاستقلال (تبادل المواد) والمسالك البولية، والتنفس، وأمراض الروماتيزم، والمفاصل، والأمراض الجلدية (متاش، 2003: 90). ومن أهم ينابيع المياه المعدنية هي: (جبل اللسي، وحمام علي/ أنس في ذمار) و(دمت في الضالع) و (الحويمي في لحج). (رضوم في شبوة) و(تبالة، والحامي، والديس الشرقية، وصوبير في حضرموت). بالإضافة الي توافر امكانات تطوير السياحة الصحراوية في رمل السبعين الواقعة بين محافظات مأرب وشبوة وحضرموت، فضلاً عن امتدادها عبر مناطق تاريخية مثل: (مأرب، وشبوة القديمة، وحضرموت) (النجار، 2012: 14). وجميعها ما زالت تمثل حياة البادية اليمنية القديمة وتصلح لإقامة رليات الصحراء المقننة وسباق الهجن والخيول، والعلاج بالخامات الطبيعية النادرة.

ويتميز اليمن بتوافر عوامل جذب سياحي فطري يتمثل بتنوع حيوي كثيف يمكن من خلاله استمتاع السياح بمراقبة الأحياء البرية والطيور، والتعرف على العديد من النباتات الفريدة والنادرة، (2.810) من الأنواع النباتية تنتمي إلى (106) أجناس و(173) عائلة، منها (2.559) نوعاً طبيعياً، والعديد من الحيوانات البرية والطيور النادرة، مما يوفر مجالاً لتنمية السياحة البيئية في اليمن. وهناك دراسات لنحو (48) موقعا جغرافيا في بيئات جغرافية مختلفة (جزر، وشواطئ، سهول، وهضاب، وصحاري، ووديان) كمواقع محميات مقترحة بحيث تشكل مع المحميات المعلنة نحو 7% من إجمالي مساحة الجمهورية اليمنية (الملكي، والخليدي، والقدسسي 2014: 27).

تشتهر اليمن بغنى موروثها الثقافي وتنوعه بتنوع مناطقها وخلفياتها القبلية والبيئية، حيث يتجسد ذلك في العادات والتقاليد والأعراف والطقوس القبلية المتوارثة بين أفراد المجتمع، حيث يوجد في اليمن أكثر من (600) لوناً ونمطاً ثقافياً وفنياً وفلكورياً، وأكثر من (4000) نموذج ونوع من ألوان وفنون العمارة والنقشات المتنوعة على الخشب والجص والحجر والطين ونحو (360) حصناً وموقعاً تاريخياً، و(450) قرية ومدينة ومعلماً سياحياً (نتائج المسح الأثري، 2000: 58).

- وتوجد ثلاث مدن يمنية ضمن قائمة مدن التراث العالمي المعترف بها من قبل منظمة اليونسكو هي: صنعاء القديمة، ومدينة شبام حضرموت، ومدينة زبيد. والعديد من مواقع الأضرحة وشواهد القبور ودور العبادة من مساجد وكنائس وأضرحة للأولياء الصالحين (نتائج المسح الأثري 2000). والتي تمثل مزارات للعديد من سكان وديانات وطوائف العالم، أبرزها طائفة البهرة، وضريح (الشبزي) للطائفة اليهودية، وكنيسة عدن، فضلاً عن الصناعات التقليدية ذات القيمة الفنية والحضارية مثل صناعة الجلود والفخار والنسيج والزخرفة والفنون المعمارية وصناعة قوارب الصيد وغيرها. وتنوع المهرجانات السياحية، ومن أهمها: مهرجان البلدة في حضرموت، ومهرجان صيف صنعاء، ومهرجان إب السياحي، ومهرجان اسعد الكامل بمحافظة ذمار. ومهرجان المخاء، ومهرجان الشاعر الفضول بمدينة التربة في محافظة تعز، وغيرها.
- وشهدت الفنادق في اليمن زيادة ملحوظة منذ عام 1994م، حيث قدر عدد الأسرة الفندقية بـ (28,000 / سرير) وقد زادت هذه الفنادق عام 2012م إلى نحو (72,000 / سرير) منها فقط (14 / ألف سرير) المقبولة سياحياً وهي الفنادق المصنفة (خمس وأربعه وثلاثة نجوم)، حيث يبلغ إجمالي عددها نحو (140) فندق. فيما وصل عددها إلى نحو (156) فندق عام 2014م وتتركز معظم منشآت الإيواء السياحي في عواصم المحافظات الرئيسية وينسب متفاوتة: أمانة العاصمة (22,4%)، عدن (11,5%)، تعز (7,9%)، حضرموت (11,7%)، الحديدة (7,7%)، إب (5,9%)، وشمل هذا النمو أيضاً المطاعم السياحية فقد بلغ عدد المطاعم في عام 1999 (110 / مطعم) وارتفع إلى (548 / مطعم) في عام 2012م (النشرة السياحية، 2013). بينما شهد عام 2014م زيادة في عددها، حيث ارتفع إلى (689 / مطعم).
- يتميز الموسم السياحي في اليمن بأنه ظل متركزاً في السنوات الماضية على الأسواق الأوروبية وكان يمتد لخمس أشهر فقط، لكن ومع التغير في التوجهات السياحية وأسواق السياحة المصدرة إلى اليمن من السياحة الأوروبية إلى السياحة العربية تحول الموسم السياحي زمانياً من خمسة أشهر إلى ثمانية أشهر من (مايو حتى ديسمبر) من كل عام، مع استمرار الثلاثة أشهر من العام الذي يليه. ويرجع ذلك التغير إلى أن السياحة العربية هي سياحة العطلات المرتبطة بإجازة الصيف وهي الفترة التي يعود فيها المغتربون لقضاء الإجازة. بينما بلغ متوسط الليالي السياحية سواء للسياحة الوافدة أو السياحة المحلية نحو (8 / ليالي سياحية) رافق ذلك نمواً في الطاقة الاستيعابية للمنشآت الفندقية من مستويات (5، 4، 3) نجوم، بنسبة نمو (16,7%) عام 2013م. فيما ارتفع نسبة نموها إلى (18,4%) عام 2014م (النشرة السياحية، 2014).

ثانياً: تقييم تجربة التخطيط للتنمية السياحية الإقليمية باليمن (1990-2015م)

يهدف هذا المطلب إلى تقييم تجربة اليمن في التخطيط للتنمية السياحية الإقليمية خلال الفترة (1990-2015م) وذلك من خلال تقييم مدخلات ومخرجات التنمية السياحية ودراسة

خريطة مخرجات التنمية وفقاً للحجم، وتكلفة عوائد التنمية، وتقييم المشاريع المخططة والمنفذة لتطوير شبكة التسهيلات السياحية بمناطق التنمية.

1. تقييم مخرجات التنمية السياحية وفقاً للحجم

تحتوي عملية تقييم التنمية السياحية على مجموعة من العناصر والمستويات التي تعبر عن مخرجات التنمية السياحية من خلال فحص المؤشرات، ويمكن استخدام المؤشرات التنموية (مساحة منطقة التنمية- إجمالي عدد الغرف المنفذة وقيد التشييد- إجمالي العمالة) للتعبير عن تلك المخرجات (جمعة، ومصليحي 2004). والجدول (1) يوضح مشاريع التنمية السياحية في الفترة (1990 - 2015م) في مناطق التنمية السياحية المختلفة.

جدول (1): مشاريع التنمية السياحية في اليمن وفقاً للمساحة والتكلفة خلال الفترة (1990-2015م).

م	نوع المشروع	العدد	موقع المشروع	المساحة الكلية للمشروع (م ²)	تكلفة المشروع (\$)
1	مطعم سياحي درجة أولى	4	الحديدة / البيضاء / صعده / المهرة	4000م ²	885900
2	قرية سياحية طينية	4	شبهه / صعده / مأرب / الجوف	18252م ²	2072760
3	مطعم سياحي جبلي درجة أولى	4	حضر موت / إب / المحويت / الضالع	5000م ²	1902000
4	فندق سياحي (ثلاثة نجوم)	5	الحديدة / لحج / أبين / البيضاء / المهرة	8500م ²	4302875
5	قرية سياحية جبلية	4	إب / ذمار / الضالع / ريمه	15508م ²	1536300
6	استراحة مواقع سياحية	7	تعز / إب / حجة / صنعاء / المهرة / مأرب / عمران	8400م ²	1123500
7	مشروع قرية ومنتجع سياحي	4	في شاطئ جبل السر وجزيرة المراك (اللحية / الحديدة) - في رأس الكتيب / الحديدة. - في شاطئ الدريهمي/الحديدة. - في شاطئ الشحر /حضر موت	14152م ²	28000.000

...تابع جدول رقم (1)

م	نوع المشروع	العدد	موقع المشروع	المساحة الكلية للمشروع (م ²)	تكلفة المشروع (\$)
8	مشروع مجمع إسكان وقرية سياحية	2	- في شاطئ أبو زهر - الخوخة/الحديدة - في شاطئ المنظر /الحديدة	6444234 م ²	20500000
9	مشروع مجمع إسكان وقرية سياحية	2	في شاطئ وادي الملك / تعز في شاطئ عميره /لحج	7075130 م ²	18000.000
10	استراحة سياحية على الطرق الخارجية	10	عدن / حضرموت - الشحر / حضرموت - سيحوت /لحج / أبين / شبوة - وادي الماطر /شبوة - عزان / المحويت - الطويلة /المحويت - المطال / الضالع.	6850 م ²	678750
11	مشروع تطوير منتزة وادي ظهر	1	مديرية همدان / محافظة صنعاء	124610 م ²	858750
	الإجمالي العام	46	-	27860744 م ²	79860835

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تجميع تقارير سياحية غير منشورة بوزارة السياحة للفترة (1990-2015م).

يتضح من الجدول (1) الحقائق الآتية:

أ. مساحة منطقة التنمية

بلغ المتوسط العام لمساحة مراكز التنمية السياحية في اليمن نحو (2532,794 م²)، فيما بلغ عددها نحو (46) مركزاً تنموياً، ويتفاوت متوسط مساحة المركز السياحي من منطقة لأخرى، فأكثر المناطق السياحية التي تتفوق مساحة مراكزها التنموية عن هذا المتوسط العام هي محافظة الحديدة، وتنخفض عنه في محافظات: عدن، تعز، لحج، إب، وحجة، وريمه، وشبوة، والمهرة، وتظل محافظة حضرموت في حدود المتوسط العام.

ب. إجمالي عدد الغرف المنفذة وقيد التشييد

نظراً لأن التنمية السياحية عملية مستمرة، بدأت برامجها الإنمائية في بداية التسعينات حتى

الآن وبعض مشروعاتها مازالت جارية وفي طريقها للاكتمال، وهناك مشروعات تم اعتمادها وفي طريقها للتنفيذ، ويتفاوت الواقع التنفيذي لبرامج التنمية السياحية بالمناطق المختلفة، ويبلغ عدد الغرف الفندقية التي يستهدفها برنامج التنمية السياحية نحو (14 ألف غرفة) في الفترة (1990-2014م) تم تنفيذ نحو (30%) وجاري استكمال الباقي، وتعد منطقتي أمانة العاصمة ومدينة عدن من أكثر المناطق تركيزاً بالطاقة الفندقية التي يستهدفها البرنامج، يليها كل من الحديدة (35%) ثم حضرموت (30%)، وأخيراً تعز (21%). أما فيما يتعلق بما تم تنفيذه من طاقة فندقية، فيتركز أكثر من نصفها (52%) في عدن، تليها المكلا (20%)، ثم الحديدة (18%)، وأخيراً محافظة إب (10%).

ج. فرص الوظائف

ارتفع عدد العاملين في السياحة من حوالي (8000) عامل في عام 1990م إلى أكثر من (63,970) عامل خلال عام 2013م، والتي تشكل (7,2%) من العمالة الكلية باليمن، لكن بحلول عام 2016م فإن هذه الفرص تصبح (98,223) فرصة عمل بنسبة (8,6%) من العمالة الاجمالية. وتطمح الخطة السياحية إلى رفع عدد العاملين بمعدل نمو (10%) سنوياً خلال الفترة (2015-2020م)، (خطة التنمية السياحية، 2010: 92).

د. تكلفة عوائد التنمية السياحية

بلغت تكلفة عوائد التنمية السياحية نحو (80 / مليون دولار أمريكي)، وتوقع تقرير منظمة السياحة العالمية 2013م، أن تساهم صناعة السياحة اليمنية بنسبة (1,9%) في الدخل الوطني للعام 2014م أي بحوالي (50) مليار ريال، بما يعادل (253) مليون دولار، ليرتفع ذلك إلى ثلاثة أضعافه تقريباً بحلول عام 2017م ليصل إلى نحو (133 مليار ريال) بما يعادل (367) مليون دولار (W.T.O., 2013).

2. تقييم مشاريع التسهيلات السياحية بمناطق التنمية

تتصف تسهيلات الضيافة في اليمن بتنوعها من جهة، وتدني كفاءتها وكفايتها من جهة أخرى، حيث بلغ إجمالي المنشآت السياحية نحو (14747) منشأة سياحية، يعمل فيها نحو (63970) عامل من الجنسين، وتضم هذه المنشآت (فنادق إيواء، مطاعم ومقاهي، شركات ووكالات سياحة، معاهد تأهيل وتدريب، صناعات حرفية ومشغولات) (خطة التنمية السياحية، 2010: 102)، أما الخدمات الأساسية: (مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وخدمات النقل وخدمات الكهرباء والطاقة والخدمات الصحية وغيرها). فتشهد تدني واضح بمستوى كفايتها وكفاءتها حيث تعد من أهم نقاط الضعف في خريطة التنمية السياحية اليمنية وتحتاج إلى استثمارات كبيرة للارتقاء بمستوى جودتها للسكان والسياح على حد سواء.

وفي إطار دعم الحكومات المتعاقبة للتوجهات الاستثمارية في القطاع السياحي، فقد وضعت عدداً من المشاريع كجزء مهم من خطة تنمية المناطق السياحية لتحقيق نمو سياحي متوازن، وإذا ما تم تنفيذ هذه المشاريع على أرض الواقع فأنها بدون شك ستحقق طفرة نوعية في قطاع الإسكان السياحي باليمن، مما سيؤثر إيجاباً في زيادة مدة بقاء السائح ومن ثم زيادة في

الإنفاق وزيادة في العوائد الاقتصادية لميزانية الدولة، وتتمثل المشاريع الأساسية في: سلسلة القرى الطينية، والقرى الجبلية وسلسلة الفنادق ثلاثة نجوم. وسلسلة المطاعم والاستراحات في المدن الثانوية والمواقع السياحية. ووحدات استراحات وصلات انتظار للمسافرين في المنافذ البرية اليمنية (المشروعات السياحية الرائدة، 2010: 39).

ثالثاً: معايير التخطيط الإقليمي والأبعاد المكانية في خطط التنمية السياحية الوطنية

يمثل المكان والعلاقات المكانية البعد الأساسي للتنمية السياحية، وبدونه تكون التنمية عقيمة وغير متوازنة ولا تحقق أهدافها.

وتعد اليمن إحدى الدول المهمة في منطقة الشرق الأوسط من ناحية الموقع والأهمية الاقتصادية، فقد نحت إلى تطوير قدراتها السياحية لتواكب الطلب المتزايد على هذا القطاع خصوصاً فيما يتعلق بالسياحة الدولية.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ازدهار السياحة في أواخر القرن العشرين هو مشاركة الدول في تنمية السياحة عن طريق تطوير خطط وطنية شاملة مرتكزة على تحسين وتهيئة مقومات السياحة وزيادة عائداتها (Charles. R. Goeldner., 2006, p.188)، ولكي يخطط لتنمية سياحية ناجحة في اليمن، لا بد من اعتبار البعد المكاني من العوامل التي لها علاقة مباشرة بقطاع السياحة خصوصاً عند الحديث عن بلد بحجم اليمن التي لديها كثير من الإمكانيات والفرص السياحية.

ويهدف هذا المطلب إلى تحليل مدى مراعاة الأبعاد المكانية في خطط التنمية السياحية الوطنية من خلال تحليل أهدافها وتشخيص ملامحها المكانية لتحديد مدى التباين السياحي بين مناطق التنمية، بهدف تشخيص السمات الرئيسة للتنمية السياحية والمعوقات المرتبطة بعملية التنفيذ ومدى مساهمة العوامل الجغرافية في ظهورها.

1. تحليل أهداف خطط التنمية السياحية الوطنية

تؤكد أهداف خطط التنمية السياحية باليمن على ضرورة تقليل فجوة التنمية السياحية في مناطق اليمن والعمل على زيادة التوازن بين المناطق السياحية الأقل تطوراً وتلك الأكثر تطوراً وإعطاء المزيد من العناية في تقليل التفاوت المكاني بين المناطق السياحية في الريف والمدينة، إلا أنه وبالرغم من جملة تلك الأهداف فالملاحظ عليها وضوح في تناول تفاصيل الأهداف التنموية مكانياً وبشكل يعبر عن حقيقة التباين القائم فعلاً، غير أن الواقع الفعلي يعكس حقيقة التباين واستمراره ما بين المناطق السياحية؛ وما يؤكد ذلك هو استمرار استحواد أمانة العاصمة صنعاء بنسبة (20.04%) من إجمالي الاستثمارات السياحية على مستوى اليمن.

ومن المؤشرات التفصيلية التي تدعم استمرار التباين الإقليمي السياحي، يلاحظ إن عدد الأيدي العاملة في النشاط السياحي في اليمن قد تركز بواقع (32.1%) في أمانة العاصمة و(22.1%) في محافظة عدن لوحدهما (خطة التنمية السياحية، 2010).

ويعكس هذا الوضع نمطين تنمويين متناقضين، فالأول يتعلق بإعادة توزيع الاستثمار السياحي باتجاه مناطق سياحية جديدة دون المناطق السياحية التقليدية، فيما يعكس النمط الثاني استمرار تفوق قطب العاصمة دون المناطق الأخرى وبالتالي فإن توزيع الاستثمارات لم يراع في هذه الخطة التوسع بنشر عوائد التنمية على عدد أكبر من المحافظات والمناطق السياحية وليس كما هو واقع فعلاً.

ويعكس هذا التوزيع جزءاً هاماً من تفسيرات التنمية المكانية والتي تتعلق بأنه لا يمكن إحداث التنمية في جميع الأماكن في الوقت نفسه. وإن هناك مرحلة وهرمية في توزيع ثمار التنمية (المظفر، 2005: 145). ولكن الواقع يجيب على ذلك بوضوح بأن استمرارية تفوق أقطاب النمو السياحي كان لها دوراً في إحداث التنمية الشاملة لذات المنطقة والمناطق المحيطة بها. ولا يمكن إثبات ذلك فقد استمرت مناطق سياحية من اليمن بنمو منخفضة وغير متأثرة بما يحدث من تنمية سياحية إقليمية في بعض المناطق الأخرى مثل: مناطق (مأرب، وشبوة، والجوف، وريمه، وأبين، والمهرة).

إلا أن خطط التنمية السياحية أكدت على أن الواقع الحالي للتنمية السياحية لا يمثل النمط الأمثل وذلك بسبب استمرار التباين في مستويات التنمية على حد تشخيص مشروعات هذه الخطة. حيث يتأثر نمط التوزيع المكاني للاستثمارات السياحية في اليمن بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الاقتصادية والخدمية والذي تقع مسؤوليته المباشرة على عاتق الوزارات المختصة مثل وزارات التخطيط والتعاون الدولي، والإدارة المحلية والكهرباء والمياه والبيئة والزراعة وغيرها من القطاعات الخدمية والإنتاجية، حيث تمارس دوراً مهماً في توزيع الاستثمارات على المحافظات، مما يعني أن وزارة السياحة لا تستطيع منفردة التحكم بوقف استمرار التباين في المناطق السياحية المختلفة، يظهر ذلك جلياً في افتقاد الخطط الوطنية إلى معايير التخطيط الإقليمي في توزيع ثمار التنمية والأسس المعتمدة في توزيعها مكانياً.

2. التباين المكاني لتوزيع الاستثمارات السياحية في الخطط الوطنية

تدعو الحاجة إلى تقييم وتحليل البعد المكاني في فلسفة التخطيط الإقليمي القطاعي للتنمية السياحية، بهدف تحقيق معدلات عالية للنمو السياحي مكانياً كنتيجة للتباين الحاصل بين مناطق اليمن السياحية للفترة (1990-2015م) والجدول (2) والشكل (2) يبينان ذلك.

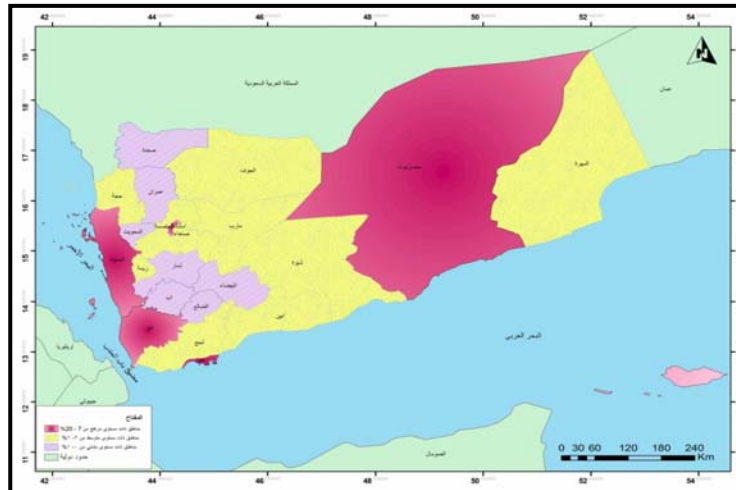
جدول (2): التوزيع النسبي المكاني للاستثمارات السياحية خلال الفترة (1990-2015م) في اليمن.

المنطقة	أمانة العاصمة	تعز	عند	حضر موت	الحديدة	الضالع	صعدة	إب	ذمار	البيضاء	عمران
%	20.04	13.97	9.03	8.41	7.84	5.70	5.40	5.26	4.85	3.77	2.30
المنطقة	المحويت	شبوة	صنعاء	حجة	مأرب	لحج	أبين	المهرة	الجوف	ريمه	الإجمالي
%	2.02	1.98	1.90	1.90	1.45	1.33	0.90	0.85	0.57	0.53	%100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة السياحية الاحصائية 2015م.

يتضح من الجدول (2) والشكل (2) الحقائق الآتية:

- لم يتجاوز النمط المكاني للتنمية السياحية في اليمن أكثر من (8) مدن حضرية هي: (العاصمة صنعاء، وعدن وحضرموت، والحديدة، وتعز، وإب، والضالع، وصعدة). وينسب متفاوتة.
- تفوق أمانة العاصمة صنعاء في استحوادها على الاستثمارات السياحية على مستوى الجمهورية ونسبة (20.04%) وتأتي محافظة تعز في المرتبة الثانية بنسبة (13.97%) ومحافظة عدن في المرتبة الثالثة بنسبة (9.03%)، مما يعني هذا أن (43.04%) من إجمالي الاستثمارات السياحية في مجال تسهيلات الضيافة باليمن قد تركزت في أمانة العاصمة ومحافظتي تعز وعدن، مما يؤكد على وجود اختلال هيكلي وفجوة تنمية واضحة في البنية المكانية للتنمية السياحية باليمن



شكل (2): التوزيع المكاني للاستثمارات السياحية في المحافظات اليمنية خلال الفترة (1990-2015م). (المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (2) و برنامج Arc Gis,10).

يمكن تمييز ثلاثة فئات من المناطق السياحية وفقاً لمستوى تطور النشاط السياحي فيها (شكل 2)، على النحو الآتي:-

- ➡ فئة المناطق السياحية الأقل تطوراً وقد شملت (9) وبلا حظ على الخطط الوطنية للتنمية محافظات هي ريمه بالمرتبة (21)، الجوف (20) المهرة (19)، أبين (18)، لحج (17)، مأرب (16)، حجة (15)، صنعاء (14)، شبوة (13).
- ➡ فئة المناطق السياحية المتوسطة التطور وقد شملت (7) محافظات هي: المحويت (12)، عمران (11)، البيضاء (10)، ذمار (9)، إب (8)، صعدة (7)، الضالع (6).

⇔ فئة المناطق السياحية المتطورة وقد شملت (5) محافظات هي: الحديدة (5)، حضرموت (4)، عدن (3)، تعز (2)، وأخيراً أمانة العاصمة صنعاء بالمرتبة الأولى.

⇔ السياحية أن هذه الإجراءات وطرق تحديدها قد انعكست فقط في الجانب النظري لخطط التطوير السياحي، دونما وجود فعلي ومؤثر باتجاه التقليل من هذا التباين السياحي غير المتوازن، والذي أظهره الشكل (2).

3. السمات الرئيسية للخطط الوطنية للتنمية السياحية في اليمن

يتضح من الاستعراض السابق لتطورات وأبعاد خطط التنمية السياحية الوطنية وما صاحبها من اختلالات أثرت وبشكل مباشر على نمط التوزيع المكاني للنشاط السياحي، فقد اتصفت بعدد من السمات هي على النحو الآتي:

أ. **الهيمنة السياحية:** بينت نتائج التحليل للتنمية السياحية الوطنية، بأن هناك اتجاه للسيطرة السياحية على المستوى الإقليمي الذي تجلى في سيطرة كل من (أمانة العاصمة وعدن وتعز والحديدة والمكلا). واستحوذها على مراتب متقدمة في نسب توطن مشاريع التنمية السياحية فيها. وهنا ينبغي معالجة هذه الهيمنة بنشر وتوزيع الأنشطة والفعاليات والخدمات السياحية على أكبر عدد من المحافظات حسب إمكاناتها السياحية.

ب. **التخلخل الإقليمي:** يعاني النشاط السياحي في اليمن من مشكلة التخلخل الإقليمي (Regional Imbalance)، حيث تتركز الأنشطة والخدمات والفعاليات السياحية في بعض المحافظات الكبيرة بينما تفتقر أغلب المحافظات الأخرى لمثل هذه الخصائص، لذا فإن الحاجة ماسة في الوقت الراهن وفي المستقبل لتوجيه الاهتمام بتنمية مختلف المحافظات والمناطق ذات الإمكانات السياحية والتركيز عليها.

ج. **محدودية نشر الاستثمارات السياحية مكانياً:** ومن أهداف التنمية السياحية في اليمن محاولة إعادة نشر الاستثمارات السياحية مكانياً، إلا أن الواقع الفعلي يؤكد اقتضار هذا الانتشار على عدد محدود من النشاطات والمشروعات السياحية والمساعدة دون تخطيط المناطق السياحية في ريف اليمن والتي تمتلك مقومات تنموية كبيرة مقارنة بما يتم استخدامه في المناطق الحضرية، حيث تتجه التنمية السياحية في اليمن نحو الازدواجية في تبني الخطط فتارة ما تميل نحو التركيز المفرط (مناطق السياحة التاريخية) وتارة أخرى نحو إعادة النشر باتجاه مراكز نمو سياحية جديدة (الشواطئ والجزر)، هذه السمات وغيرها أظهرت وبشكل جلي غياب الترابط الهيكلي الفعلي ليس على مستوى الأنشطة المؤلفة للتنمية السياحية فحسب بل تعداه ليشمل الأبعاد المكانية اللازمة لأجراء التنمية السياحية، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود تحليل كمي يقيس الارتباطات بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية على المستوى المكاني.

د. **ضعف استثمار العلاقات والروابط القطاعية والمكانية:** من السمات المميزة لسياسة نشر التنمية أنه يلاحظ عليها الاعتماد على سياسة تحديد منفردة للمشاريع السياحية، دون

خضوعها لسياسات إنمائية شاملة تنسق بين البعد القطاعي والأبعاد المكانية، كما أن طبيعة المراكز السياحية المخططة لم يلاحظ عليها بشكل واضح علاقات التشابك القطاعي وبالأخص منها المشاريع السياحية في المناطق الساحلية التي كانت توقع في مناطق متفرقة من خط الساحل الغربي والجنوبي بمحاذاة الطرق الإقليمية وأغفلت الترابط المكاني والهيكل لنشاطها السياحي والترويجي وظهيرها، وقد اقتصر تلك العلاقات على الروابط الرأسية التي تظهر بين المؤسسات الإدارية عن بعضها، فيما تضعف الأهمية السياحية النسبية للبعد المكاني وترابطاته مع النشاطات التجارية والزراعية والخدمية المنفصلة.

٥. **غياب الرؤية المكانية في رسم حدود المناطق التخطيطية:** فعلى الرغم من وجود عدد من الأساليب لتعيين الحدود التخطيطية للأقاليم والمناطق والمواقع السياحية نظرياً، غير إن واقع الحال يعبر عن أسلوب يتبنى الحدود الإدارية كإطار إرائي لتنفيذ خطط التنمية السياحية الوطنية وما يرافق هذا الأسلوب من نظم التشريعات القانونية التي تحكم عملها، إضافة إلى الجانب المتعلق بالإحصاءات والبيانات، وعلى الرغم من تبني عدداً من الدول لهذا الأجراء إلا أنه لا يمثل النمط الملائم وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الترابط المكاني المعتمد بالأساس على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالإمكانات والمحددات التنموية للسياحة التي تتعارض مع البعد الإداري الحالي والتي تقف وبشكل نسبي دون تحقيق هذه العلاقات وتميئتها بالشكل المطلوب.

٦. **فقدان التنسيق بين المحورين الأساسيين في التخطيط الإقليمي:** وهما المحور التنموي السياحي الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بخطة تطوير السياحة الوطنية وتطبيقاتها الإقليمية والمحلية؛ والمحور السياحي العمراني والذي يترجم أولويات وخطط التنمية إلى مخططات وخرائط وبرامج تنفيذية، مما يؤدي إلى فقدان التنسيق بين وزارة السياحة والوزارات والمؤسسات الأخرى المعنية بتنفيذ المشاريع الخدمية والمرافق العامة ذات الصلة الإقليمية والسياحية من (طرق، كهرباء، شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، والاتصالات).

رابعاً: الرؤية المقترحة للتقسيم والتنظيم الإقليمي المكاني للتنمية السياحية في اليمن

يعد التقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني للسياحة في اليمن من أهم أهداف الدراسة، حيث تنتهي الدراسة إلى إبراز الاختلاف الإقليمي عن طريق التقسيم إلى أقاليم، والتنظيم في مناطق معينة، بعد مراحل التوزيع والربط والتعليل للظاهرة السياحية (بضاظو، والطعاني، 2013: 456). لذا يستعرض هذا المطلب الأهداف والسياسات المقترحة للتقسيم والتنظيم المكاني للسياحة، بالإضافة إلى إنتاج خريطة الأقاليم التخطيطية للتنمية السياحية المستقبلية، وأولويات تنميتها، والضوابط البيئية للتنمية السياحية المستقبلية في اليمن.

1. الأهداف العامة للرؤية

تهدف هذه الرؤية إلى

- تعزيز اللامركزية في الإدارة السياحية محلياً وإقليمياً وذلك من خلال إعادة بناء هيكل تنظيمي وتشريعي لا مركزي في الأقاليم المقترحة بما ينسجم مع منهجية التخطيط السياحي الإقليمي المتوازن والمتكامل، كجزء متمم للهيكل التنظيمي المركزي على المستوى الوطني (وزارة السياحة) وليس بديل عنها.
- تحقيق التكامل والمرونة في صياغة وتنفيذ وتقييم الخطط السياحية في اليمن من خلال تعزيز نهج الشراكة الرأسية (بين المستويات التخطيطية المركزية: حكومية، قطاع خاص، قطاع أهلي) وأفقية (المستويات التخطيطية المكانية اللامركزية: إقليمياً ومحلياً).
- تعزيز دور الإدارة المحلية في المشاركة بعملية التنمية السياحية وبناء القدرات السياحية المحلية والوصول إلى نقطة الاتزان بين تنمية المكان السياحي وعدم الإضرار بالبيئة.

2. مستويات التقسيم المكاني للتنمية السياحية في اليمن

يوجد الترابط المكاني الزمني لمجمل مجالات النشاط السياحي الأساس لتشكيل الخلايا المكانية لحياة المنطقة السياحية ومجتمعها. حيث تتكامل خلال مسار تشكل الأقاليم كتل وظيفية: ديموغرافية، وموارد طبيعية، واجتماعية، وبنى تحتية إنتاجية، وتسويقية، تشريعية من مستويات مختلفة (Sharygen. 2003, p.161).

أ. **على المستوى الوطني:** يتم تقسيم اليمن إلى أقاليم ومناطق سياحية بحيث يختلف كل إقليم عن الآخر بموارده البشرية والطبيعية من خلال استقراء المعلومات عن الأقاليم والكشف عما تحويه وعند اختيار المنهج، يجب الاختيار بين أحد اتجاهين (الوتار 2008 : 21): الاتجاه التحليلي من أعلى المراتب إلى أدناه. أو الاتجاه التركيبي وهو عكس الاتجاه الأول من أدنى المراتب إلى وحدات أكبر فأكبر حتى أعلى المراتب.

ب. **على مستوى الإقليم:** من خلال آلية عمل لمهام التخطيط الإقليمي السياحي التي تمكن من إيجاد استخدام أمثل للموارد المتاحة وعدالة توزيع المشاريع السياحية من خلال تقدير احتياجات التنمية وتحديد نقطة البدء في تحديد الأولويات وإعداد البرامج التي توفر معايير على أساس مبسط لتقسيم الأراضي اللازمة للخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف التخطيط السياحي للتنمية، هذا بالإضافة لمعايير تحدد نوعية التسهيلات السياحية ومواقعها الملائمة على مستوى المناطق السياحية باختلاف أحجامها.

ج. **على المستوى المحلي:** تخطيط المشاريع السياحية وتنفيذها وتوجيهها مع مراعاة العديد من المجالات مثل مجال الارتقاء وتحسين وتجديد المنشآت السياحية الحالية، واستقطاب كافة الجهات ذات العلاقة بالمشروع السياحي لتشكيل كيان قادر على اتخاذ القرارات والتنسيق بين الجهات المختلفة.

3. مؤشرات تحديد الأقاليم التخطيطية لإعادة التقسيم والتنظيم المكاني للتنمية السياحية

يتم دراسة المكان وتقسيمه إلى أقاليم (تخطيطية) وفق الهدف من عملية التخطيط، حيث أن التخطيط قد يكون بيئياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً.. الخ (بكير، 2006: 224). وبالتالي يكون دور الجغرافي هنا تقسيم المكان المدروس إلى أقاليم تخطيطية وفق الدراسة المحددة مسبقاً.

ويتمثل التقسيم المكاني السياحي في أشكال عدة؛ فهناك المكان السياحي الوحدة الإقليمية الصغرى للموارد والمؤسسات السياحية مثل: (بناء أثري، متحف، قمة جبل، مسبح، فندق) (محيي، 2008: 288). وهناك المنطقة السياحية التي تشتمل على مجموعة من المواقع السياحية المترابطة فنياً واقتصادياً ولها الجاذبية السياحية كمدينة مع ضواحيها (المظفر، 2001: 177). بالإضافة إلى الإقليم السياحي الأساسي الذي يمثل انسجاماً تضاريسياً لمجموعة من المناطق السياحية.

ويتصف مفهوم الإقليم السياحي بخصائص تميزه عن الأقاليم الأخرى ومن هنا يمكن تعريف الإقليم السياحي بأنه "الرقعة الجغرافية التي يتواجد فيها منتج سياحي مميز أو خليط معقد من المنتجات السياحية لإشباع رغبات وحاجات السياح". ويمكن الاستفادة من هذا التعريف للتنمية والتطوير السياحي من خلال الآتي:

– يفيد بانشاء تصور شمولي للمكان الذي يتواجد بها. فالإقليم يمكن أن ينظر اليه بمثابة علامة تجارية يدل على نوع المنطقة الجغرافية الذي يتواجد فيها مما يساعد المسوقين والمخططين في رسم المعالم الأساسية له.

– يسهل على الشخص رسم التصور والمعرفة للمنطقة التي يقوم بزيارتها.

وعليه فالإقليم السياحي المناسب هو الذي تتكامل فيه الموارد والتسهيلات السياحية، ويهيئ لحركة سياحية مستمرة تعزز إطالة مدة إقامة السائح، وما يترتب عليه من نتائج إيجابية، تنفع المجتمع (Boniface, & Cooper, 1994., p138). ولإنتاج خريطة الأقاليم التخطيطية للتنمية السياحية فأن عملية التخطيط تبدأ بتعيين الإطار الإقليمي ثم إجراء مسوحات ودراسات بهدف معرفة محتوى هذا الإقليم.

4. المعايير المقترحة لتحقيق فاعلية سياحية كافية للأقاليم التخطيطية السياحية

– يكون الاقليم السياحي قريباً من مناطق وجود الطلب السياحي الكامن والحقيقي.

– وجود درجة كافية من الانفتاح للسوق السياحي يؤمن احتياجات ورغبات الطلب السياحي.

– يمتاز بخصائص وصفات اقتصادية واجتماعية ملائمة.

– يمتاز بتوفر بنية تحتية كافية للتطور السياحي المتوفر ضمن الخطة السياحية الشاملة.

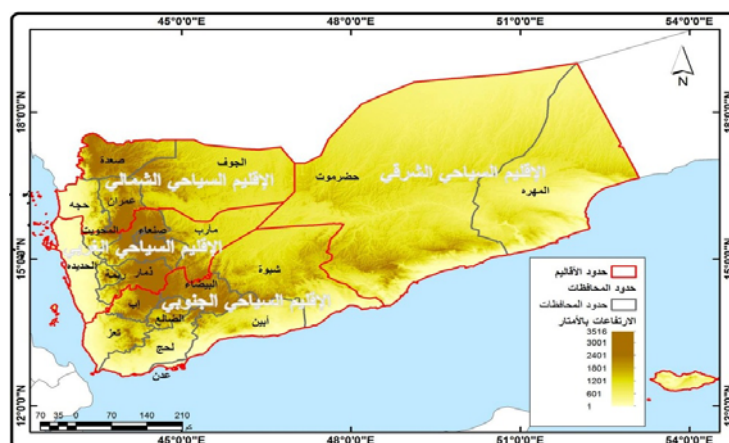
- يتميز بمساحة كافية ومناسبة تسمح بالتنوع السياحي ويمكن السيطرة عليها وتنميتها لاحتواء الطلب السياحي المتزايد لنوع المنتجات المتوفرة فيه.
- تعزيز أسلوب الإدارة والتحكم بالآثار السلبية المتوقعة من تداخل الأنشطة السياحية.
- إشراك السكان في التنمية السياحية بالأقاليم المقترحة.

5. خريطة الأقاليم التخطيطية السياحية المقترحة للتنمية السياحية في اليمن

يهدف التقسيم الإقليمي السياحي الى تقسيم المنطقة المدروسة إلى أجزاء ممثلة (تمثيلاً كافيًا) أقاليم جغرافية سياحية من المرتبة الأولى والثانية والثالثة، وتحديد الميزات الكمية والنوعية لهذه الأجزاء وإظهار القوانين العامة والخاصة ذات الطابع الجغرافي السياحي على أساس التحليل الإجمالي لها (دياب، 2012: 314). وبناءً على ما تقدم يقترح الباحثان بان يتم تقسيم اليمن سياحياً إلى أربعة أقاليم تخطيطية سياحية، بحيث يشمل كل اقليم تخطيطي على عدد من المناطق والمواقع السياحية التي تخدم التنمية السياحية. الشكلين (3، 4):



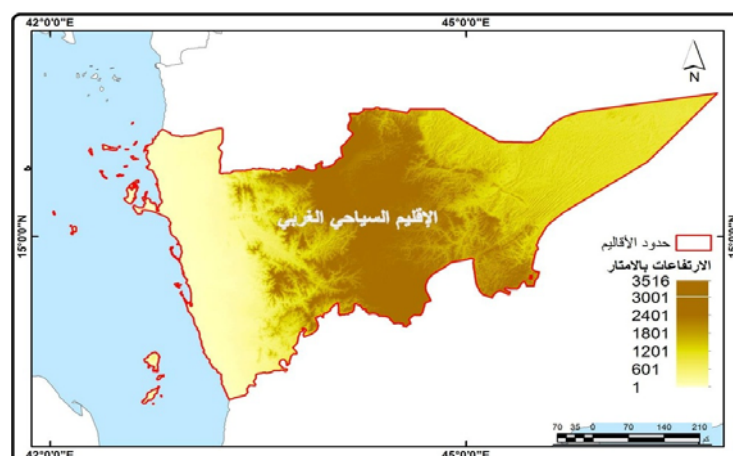
شكل (3): خريطة الأقاليم التخطيطية السياحية المقترحة للجمهورية اليمنية 2016م وفقاً لوحدها الادارية. (المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج Arc Gis.10).



شكل (4): خريطة الأقاليم التخطيطية السياحية المقترحة للجمهورية اليمنية وفقا لوحدها التضاريسية 2016م. (المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج Arc Gis.10).

أ. الاقليم التخطيطي السياحي الغربي

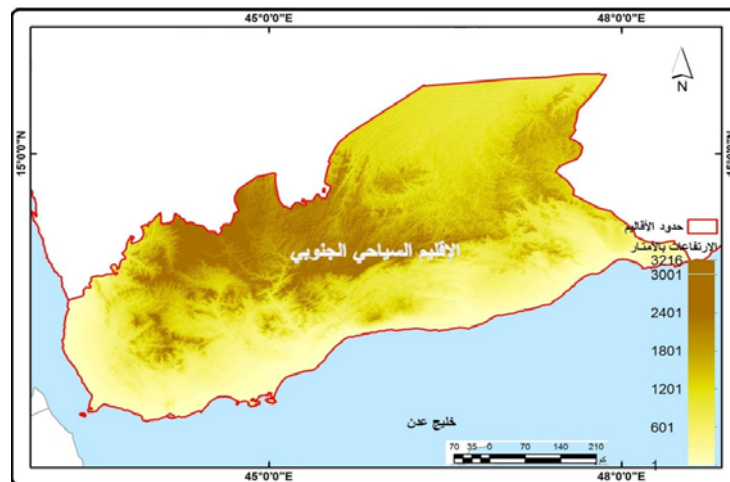
يتألف من القطاع الغربي للجمهورية اليمنية، ويتميز بأنه اقليم السياحات (البحرية والشاطئية والاثريّة والسفاري). ويتميز بتوافر اهم واجمل الشواطئ في اليمن مثل شواطئ الخوخة وشواطئ الدريهمي وبيت الفقيه والتحيتا واللحية والخوبة والصايف، ويضم مجموعات من جزر البحر الأحمر، ومن أهمها: جزر أرخبيل كمران، وجزر أرخبيل حنيش. وكل أرخبيل من هذه الجزر لها طبيعتها البيئية والسياحية الخاصة. وتتخلل الاقليم سهول و قيعان جبلية خصبة أشهرها الموجودة في كل من ذمار وصنعاء والتي اهمها (قاع جهران – قاع الحقل – قاع البون - سهل الديلمي – سهل البستان – سهل صنعاء) وغيرها. وتجري في هذه السهول الكثير من الأودية بعضها دائم الجريان والبعض الآخر موسمي الجريان. ويشتمل على المناطق السياحية التالية: (الحديدة، ريمة، المحويت، صنعاء، ذمار، مأرب) وتعد مدينة الحديدة عاصمة سياحية له. شكل (5):-



شكل (5): خريطة الأقليم التخطيطي السياحي الغربي المقترح. (المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على شكل (3) و(4) باستخدام برنامج Arc Gis.10).

ب. الاقليم التخطيطي السياحي الجنوبي

يشتمل على ساحل محافظة تعز وساحلي خليج عدن والبحر العربي في الجمهورية اليمنية، من باب المندب غرباً وحتى رأس فرتك شرقاً، وتمتد شواطئ الاقليم من رأس حسي سالم بتعز شمالاً حتى باب المندب غرباً وحتى شواطئ شبوة شرقاً، وتشتمل على شواطئ تعز ولحج، وشواطئ مدينة عدن، وشواطئ أبين، وشواطئ شبوة. ولعل من اهم الشواطئ السياحية في الاقليم: شواطئ (السقيا – رأس العارة): تبدأ من باب المندب وتنتهي بشاطئ رأس العارة في خليج عدن وطولها حوالي 60 كم، ومعظمها سبخات ملحية، والصالح منها للاستثمار هي المنطقة القريبة من السقيا في باب المندب، والمنطقة القريبة من رأس العارة على خليج عدن وهي شواطئ رملية تحيط بها كثبان رملية وتوجد بها أشجار نخيل الدوم، والمياه العذبة جوفيه قريبة من السطح بحوالي 15م (نتائج المسح السياحي 2008: 111). حيث تصلح للراحة والاستجمام، وممارسة الرياضة البحرية من غوص وسباحة وصيد بحري ويمكن تقسيم المنطقة الى عدة شواطئ هي: شاطئ المعزاف. و شاطئ المخيا (حوالي 20 كم من رأس العارة). و شاطئ خور عميرة و رأس العارة. بالإضافة الى ان المنطقة صالحة لأن تكون مركز أبحاث ودراسات علمية بيئية. ويتميز الاقليم بكونه اقليم السياحات (الشاطئية والجبلية والعلاجية والريفية والمدن)، ويشتمل علي المناطق السياحية الاتية (تعز، إب، البيضاء، عدن، الضالع، لحج، أبين، شبوة) وتعد مدينة عدن عاصمه سياحية له.



شكل (6): خريطة الأقليم التخطيطي السياحي الجنوبي المقترح. (المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على شكل (3) و(4) باستخدام برنامج Arc Gis.10).

ج. الأقليم التخطيطي السياحي الشرقي

ويشغل النطاق الصحراوي في الجمهورية اليمنية، ويشمل منطقة حضرموت الصحراء والوادي ومنطقة المهرة وأرخبيل سقطرى. ويتميز هذا الإقليم باحتوائه على الكثير من المدن الكبرى والتاريخية وأهمها مدينة شبام حضرموت والتي تعد أقدم ناطحات سحاب عرفت بها البشرية، حيث يرجع تاريخ بناء مبانيها الطينية الشاهقة الارتفاع إلى أكثر من 600 عام، وما زالت مأهولة حتى اليوم. ووجود الكثير من المدن اليمنية القديمة والتي كانت عواصم للحضارات اليمنية القديمة مثل سيئون وتريم في محافظة حضرموت. ويوجد بها الكثير من المواقع الأثرية من قصور وسدود ومعابد. وطرق تاريخية ذات عمق حضاري وتجاري كطريق اللبان والبخور التجاري القديم (نتائج المسح الأثري، 2000: 218). ويمثل الشريط الساحلي الممتد من شواطئ حوف على الحدود الشرقية مع عمان حتى شواطئ قرية حساي آخر قرى محافظة المهرة بطول ساحلي 400 كم. وتمثل هذه الشواطئ نموذجاً لتداخل الأنظمة البيئية من النواحي البيولوجية والجيومورفولوجية كالغطاء النباتي والأحياء البحرية والمناظر الطبيعية الخلابة. وكثافة الأشجار فيها والتي من أهمها أشجار المشط الظفاري وهي السائدة في الغابة، وأشجار الدودونيا، كما تتوفر فيها المراعي الطبيعية. بالإضافة إلى وجود أصناف من الأشجار النادرة، ووجود السلاحف الخضراء الضخمة (منطقة حوف) (نتائج المسح السياحي، 2008: 122). ويصلح هذا الإقليم للتنمية السياحية في مجال السياحة البيئية والسياحة الترفيهية، السياحة الثقافية والسياحة البحرية الرياضية وممارسة الهوايات كالغوص-التزلج على الماء وهو بحاجة إلى الكثير من الخدمات الأساسية. ويتميز بكونه إقليم السياحات (البيئية والعلاجية والثقافية)،

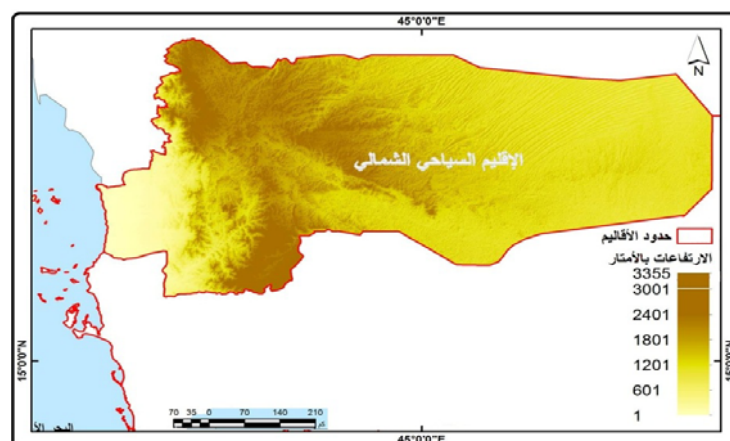
ويتكون من المناطق السياحية التالية: (حضر موت، المهرة، أرخبيل سقطرى). وتعد مدينة المكلا عاصمة سياحية له.



شكل (7): خريطة الأقليم التخطيطي السياحي الشرقي المقترح. (المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على شكل (3) و(4) باستخدام برنامج Arc Gis.10).

د. الأقليم التخطيطي السياحي الشمالي

ويتميز بتوافر شواطئ (ميدي – جزيرة الدويمة) والتميزه بقربها من المنفذ الحدودي البري بين اليمن والسعودية والقرب من محافظتي حجة وصعدة مما يجعلها متنفساً سياحياً للسياح القادمين من السعودية أو لأبناء محافظتي حجة وصعدة. ووجود الكثير من الجزر اليمنية القريبة منها كجزيرة الدويمة الملاصقة لها. وتنوع الغطاء النباتي الكثيف وبخاصة أشجار المانجروف. ويتوافر بالأقليم المرتفعات الجبلية والسهول الجبلية مثل جبال وسهول صعدة وعمران وحجة، وكذلك صحاري الجوف ومدنها التاريخية. ويشتهر الأقليم بكونه اقليم السباحات (الشاطئية والجبلية والسفاري والتاريخية)، ويشتمل علي المناطق السياحية الاتية: (حجة، عمران، صعدة، الجوف).



شكل (8): خريطة الأقليم التخطيطي السياحي الشمالي المقترح. (المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على شكل (3) و (4) باستخدام برنامج Arc Gis.10).

6. مراحل تنفيذ التنظيم المكاني للتنمية السياحية في الأقاليم المقترحة

تستند التنمية السياحية المكانية من خلال التخطيط الإقليمي على جملة من السياسات والمبادئ الأساسية والتي يمكن إجمالها وتوضيحها من خلال المصنوفة رقم (3) علي النحو الآتي.

جدول (3): مراحل التنظيم المكاني للتنمية السياحية في الأقاليم والمناطق المقترحة.

المرحلة	آلية التنفيذ على مستوى الأقاليم السياحية المقترحة
المرحلة الأولى: دراسات الوضع الراهن (جمع وتصنيف وتحليل البيانات)	يتم وضع الدراسات المكانية بعد البحث عن طرق لتحديد مجالات الجذب والنموذج بواسطة تكوين التشكيلات الإنتاجية الإقليمية لتوزيع القوى المنتجة واعتماد التوازن البيئي في توزيع المشروعات السياحية (Beirman, D., 2003). وتشكل هذه المرحلة الخطوة الأولى في الدراسات واستناداً إلى الواقع الإقليمي الراهن والمزايا الطبيعية والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالإقليم وتحليل هذه المعلومات ثم تركيبها، يتم بعدها تحديد استخدامات الأراضي والربط الإقليمي بشكل عام (الوتار، 2008: 38). وتحديد العلاقة بين المواقع وإقليمها السياحي، ثم يتم تحديد حجم واتجاه التوسعات ووظائفها العامة.
	يتم إعداد مخطط تقييم الأراضي بإبراز المشاكل وأوجه النقص والإمكانات غير المستثمرة ثم تتم: - دراسة كل مساحة في الإقليم وتحديد الاستعمال الأمثل لها: ويبدأ هذا النوع بتقسيم الأراضي تبعاً لصلاحيتها للسياحة إلى عدد من الدرجات، ومن ثم تحدد الأراضي لكل نوع من الاستعمالات (إبراهيم، 2009: 8). • أراضي سياحية – ترفيهية – زراعية... الخ.

<ul style="list-style-type: none"> • أراضي صالحة للتوسع السياحي وفق أفضليات: أولى – ثانية – ثالثة. • أراضي صالحة للأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع السياحة وفق أفضليات: أولى / ثانية / ثالثة. - دراسة (الاستفادة من المساحات): وذلك بواسطة ترشيد هذا الاستهلاك بما يتفق مع الاحتياج الأمثل لكل فعالية دون هدر أو تقتير، ويشمل ذلك جميع النشاطات ويدرس في إطار شامل شبكة طرق النقل. - تحديد أهمية المنطقة التخطيطية ضمن الإطار الإقليمي: من خلال تحديد منطقة النفوذ السياحي الاقتصادي (دور ونوعية وكمية العرض السياحي فيه) ومعرفة المشاريع المستقبلية (رضوان 1992: 87). - تحديد الفعاليات الملونة للبيئة السياحية في المواقع: والتي تقلل من تأثيرها ويتم ذلك بحماية المواقع الصالحة للسياحة من هذا التأثير. - مراعاة توفر الدراسات التالية عند إعداد المخطط الهيكلي: • دراسة البيئة والنظام الاقتصادي بشكل خاص لتكون أساساً في وضع المخطط الهيكلي. القيام بتحديد الوضع القائم على الخرائط من ناحية البنية التحتية واستعمالات الأراضي وتصنيف المناطق المميزة بيئياً حسب جمالها الطبيعي وتاريخها.. إلخ (علام ، وآخرون 1995 : 119) • دراسة الأوضاع الاجتماعية والثقافة المحلية. ودراسة الظروف المناخية وطبوغرافية الأرض. Jacqueline M., David J., (2005.p356) 	
<p>فبعد تحليل المعلومات وإعادة تركيبها مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الآنية والرؤيا المستقبلية للنهوض بالاقتصاد السياحي في المناطق المتخلفة (هرمز 2006: 255). يتم وضع المؤشرات التنموية في كافة المجالات على أن تراعى التوجهات التنموية في وضع المشاريع اللازمة لتنمية السياحة على المستوى الوطني والمحلي (Hall. M., 2002 , p. 258) :-</p> <p>أ - تحديد المؤشرات المكانية لتوزيع وحدات الإنتاج (مقومات الجذب السياحي).</p> <p>ب- تحديد المواصفات المكانية للمراكز ومواقع الجذب السياحي.</p> <p>ت- تحديد المواقع المثلى لتشييد منشآت الضيافة والإمداد.</p>	<p>المرحلة الثانية: وضع مؤشرات التنمية السياحية الإقليمية: 4</p>
<p>ويتم فيها ترجمة الأهداف التنموية المنشودة إلى برامج ومخططات تضع فيها الملامح الرئيسية لعدة بدائل مقترحة من خلال دراسة إيجابيات وسلبيات الخريطة المقترحة مع الأهداف الموضوعية لها إذ يتم وضع الحلول من خلال دراسة المعطيات التنموية داخل كل إقليم وحل المشاكل القائمة مثل الاختلالات القائمة بين حجم السياح والموقع السياحي والتطورات التي طرأت على المساحة المعمورة من خلال النمو السياحي عبر تحديد التالي (غني، وسعد، 2003 : 39) :-</p> <p>- الطرق وكثافة المرور ونوعيات الطرق ودرجاتها والشرابيين الرئيسية والثانوية والمحاور الفرعية ومسارات المشاة ودراسة العقد المرورية</p>	<p>المرحلة الثالثة: إعداد خريطة التنمية السياحية في الأقاليم المقترحة.</p>

<p>والاتجاهات والمداخل والمخارج.</p> <p>- تقسم المنطقة حسب خدماتها (مياه – كهرباء – صرف و غيرها).</p> <p>يتم بالاعتماد على مجموعة من الأسس والاعتبارات تتناسب مع التوجهات الوطنية فالبدل الأفضل هو الذي يحتوي على أفضل التصورات الأولية التي تعمل على تطوير مجتمع الإقليم السياحي وتنمية طاقاته، وتعمل على خلق فرص عمل جديدة (حسنين 2009: 9). فالبدل الذي يحتوي على أفضل التصورات الأولية لاستعمالات الأراضي، وأفضل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للتحقيق ويتم تقديم جدول بتقييم البدائل المختلفة للتوسع ويحدد بموجبه الاتجاه الأفضل للتنمية السياحية وفق معايير معينة يتم تقويمها على البدائل الثلاثة المقترحة:</p> <p>- مدى تحقيق اللامركزية في التنمية السياحية المكانية.</p> <p>- مدى المساهمة في تحريك المشاريع السياحية من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة.</p> <p>- مدى تحقيق العدالة السياحية.</p> <p>- الحفاظ على المناطق الحساسة بيئياً.</p> <p>- حجم التكاليف الاستثمارية.</p> <p>- كفاءة استخدام الموارد المتاحة.</p> <p>- التوافق مع الاتجاهات والمخططات القطاعية السائدة في الإقليم.</p> <p>- التوافق مع المنظومة العمرانية المقترحة ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة للإقليم السياحي.</p> <p>- تحقيق التكامل بين كافة القطاعات الاقتصادية داخل الإقليم.</p> <p>وبالاعتماد على النتائج (جيد- وسط- ضعيف) يختار البدل الأفضل الذي له اثر ايجابي مباشر وغير مباشر على المدى القريب والمتوسط والطويل (خير 2000: 107)، ويستطيع الحفاظ على قوة الدفع اللازمة لاستمرارية العمل ونجاح التنمية على المستوى الوطني والمحلي.</p>	<p>المرحلة الرابعة: اختيار البدل الأفضل.</p>
<p>تحدد فيها أولويات التنفيذ على شكل خطط خمسية أو ثلاثية موزعة بما يتناسب وحجم الاعتماد .</p> <p>وفي حال المشاريع الكبيرة يتم تقسيم المشروع إلى مراحل تبعاً لأهمية المشاكل ومدى وجوب الإسراع في حلها ويكون اختيار الموقع غالباً تابعاً للملكيات والمباني ووضعها القانوني (إبراهيم، 2000: 21).</p> <p>وتمثل مشاكل الأرض والمياه والطاقة الهدف الأكثر أهمية الذي ينبغي أن يعطى أولوية حسب أهميته (محيي 2008: 308). وتحدد التكلفة الكلية للمشروع قبل البدء بالتنفيذ مع تحديد البرامج الزمنية المالية للتنفيذ طبقاً للواقع من خلال دراسة تتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع والبيئة (الوتار 2008: 28).</p>	<p>المرحلة الخامسة/أولويات التنفيذ في الأقاليم المقترحة:</p>
<p>ويتضمن وصف التوزيع المكاني لقطاعات التنمية ومحاور النمو السياحي الرئيسية والثانوية والبرنامج الزمني لأسبقيات وأولويات التنمية السياحية. وحجم السياح وفرص العمالة المستهدفة وتوزيعها على المناطق السياحية ومستوى البنية الأساسية الداعمة لإستراتيجية التنمية المكانية الإقليمية للسياحة (طربوش، وأغا، 1998: 199). وكذلك الإجراءات والتشريعات المحققة للإستراتيجية السياحية.</p>	<p>المرحلة السادسة: التقرير النهائي.</p>

7. تحديات وأولويات وضوابط تطبيق التنظيم المكاني للتنمية السياحية في الأقاليم المقترحة

تتباين تحديات و أولويات التنمية المكانية بين إقليم سياحي وآخر، فقد تكون أولوية التنمية في إحدى الأقاليم هو زيادة متوسط الإقامة السياحية، في حين تنتقل الأولوية في إقليم ثان إلى رفع مستوى الخدمات والتسهيلات السياحية المقدمة لذلك الإقليم، ويكون في إقليم ثالث زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، وقد تكون هناك أكثر من أولوية لأحد الأقاليم. فأن الأمر يتطلب المزاوجة بين التنمية السياحية والاقتصادية والاجتماعية والتنوع البيئي.

أ. أهم التحديات الرئيسة للتنظيم المكاني للتنمية السياحية في الأقاليم المقترحة

يمكن تحديد تحديات التنمية السياحية بالأقاليم المقترحة في اليمن على النحو الاتي

1. تنمية مناطق سياحية متكاملة ومتناغمة داخل الأقاليم السياحية من خلال

- التنسيق بين الاستخدامات المختلفة والمتنافسة للأرض في الأقاليم السياحية.
- التكامل الوظيفي بين المقاصد السياحية داخل الإقليم الواحد، وبينها وبين الأقاليم المتجاورة.
- الربط الوظيفي والحركي بين مختلف أنواع النشاط السياحي داخل المناطق السياحية وأنواع سياحة الحركة (Tourism Roving) مثل: سياحة اليخوت والفنادق العائمة، وسياحة السفاري الخ.

2. الارتقاء بجودة الخدمات السياحية وذلك من خلال

- تطوير النظم والهيكل الإداري لقطاع السياحة.
- تنمية وتدريب الموارد البشرية للعاملين بقطاع السياحة والأنشطة المتكاملة معه.

3. تحقيق سهولة الوصول إلى المناطق السياحية وذلك من خلال

- تطوير وسائل جديدة للانتقال السياحي.
- زيادة طاقة النقل القائمة أمام حركة السياحة.
- تنويع خدمات وسائل الحركة التي تربط بين المناطق والأقاليم السياحية للوصول لما يسمى بالنظام السياحي المتكامل (ITS Integrated Tourism System)

4. زيادة الطلب علي المنتج السياحي للأقاليم المقترحة وذلك من خلال

- التوسع في تنمية الأسواق السياحية الدولية والداخلية الحالية، وفتح أسواق جديدة.
- زيادة مدة الإقامة للسائح.
- تنمية وتنويع وتكامل المنتج السياحي الاقليمي.

5. تحقيق التواصل في التنمية السياحية من خلال

- وضع نظام للإدارة البيئية للمناطق السياحية.
- اتخاذ الإجراءات وتنظيم آليات منع تلوث البيئة بمختلف صوره في المناطق السياحية.

ب. الأولويات التخطيطية للتنظيم المكاني في الأقاليم السياحية المقترحة

تعاني الأقاليم والمناطق السياحية المقترحة من قصور كبير في مستوى الخدمات الأساسية والسياحية، وتحتاج إلى تدخل تخطيطي بحيث تعطي تلك الأقاليم اعتمادات إضافية لبعض المجالات الخدمية لتحقيق قدر من العدالة المكانية والسياحية في المنظور القريب والمتوسط، وعليه يمكن تقسيم الأقاليم والمناطق السياحية المقترحة وفق آلية الأولويات التخطيطية للتنظيم المكاني السياحي، على النحو التالي:-

1. الأولويات التخطيطية الفورية: وتشتمل على المناطق السياحية التالية

- مناطق (ساحل الحديد، صحراء مأرب) من الاقليم السياحي الغربي.
 - مناطق (ساحل تعز، مدينة دمت، ساحل أبين) من الاقليم السياحي الجنوبي.
 - مناطق (الجوف، صعدة، ساحل ميدي) من الاقليم السياحي الشمالي.
 - منطقة (أرخبيل سقطري) من الاقليم السياحي الشرقي.
- فتلك المناطق تعاني من قصور شديد في خدماتها الأساسية والسياحية، مما يتطلب التدخل الفوري لرفع مستوى جودتها ومعالجة الفجوة السياحية خاصةً وأنها تعد مناطق النمو السياحي المستقبلي.

2. الأولويات التخطيطية العاجلة: يشتمل على المناطق السياحية التالية

- مناطق المحميات الطبيعية في جميع الأقاليم المقترحة، وتأتي أهميتها السياحية من حيث كونها منطقة هامة لنمط السياحة البيئية.
- الجزر السياحية (كمران، أرخبيل حنيش) من الاقليم السياحي الغربي.
- الجزر السياحية (قبالة ساحل ميدي) من الاقليم السياحي الشمالي.
- جزيرة (ميون (بريم) في باب المندب) من الاقليم السياحي الجنوبي.

3. الأولويات التخطيطية اللاحقة: يشتمل على المناطق السياحية التالية

- المدن الحضرية في جميع الأقاليم السياحية المقترحة.
- المواقع السياحية الأخرى في جميع الأقاليم المقترحة.

ج. ضوابط تطبيق التنظيم المكاني للتنمية السياحية في الأقاليم والمناطق المقترحة باليمن

ولكي تكون عملية تطبيق التنظيم المكاني للتنمية السياحية باليمن منسجمة مع البيئة لا بد أن تخضع لشروط وضوابط التنمية البيئية المستدامة حيث توجد مجموعة ضوابط اقتصادية وبيئية وثقافية واجتماعية يجب مراعاتها في إجراءات إعادة التنظيم المكاني للتنمية السياحية بالمناطق والأقاليم المقترحة، وذلك على النحو الآتي:

1. الضوابط الاقتصادية

تقاس آثار السياحة غالباً بالجانب المادي، إلا أن الطريقة التي تتبلور بها هذه الآثار محلياً تختلف بشكل كبير وفقاً لطبيعة الصناعة وهيكلها (الجذيب، 2008). وتتسم تنمية السياحة في الأقاليم المقترحة باليمن في الآتي:

- المحافظة على الموسم الحالي وتمديده من خلال جذب أسواق جديدة، مما يحد من ظاهرة الموسمية.
- نشر التنمية وتوزيع الوظائف السياحية في مختلف مناطق اليمن السياحية.
- جذب مشروعات البنية التحتية الرئيسة التي ستدعم الوظائف في قطاع البناء والتشييد، بالإضافة إلى تشجيع أصحاب العمل المحليين وحفزهم للاستثمار (عطية، 2000). وإيجاد فرص لإنشاء شركات سياحية مملوكة محلياً.
- تطوير الحرف والصناعات التقليدية بهدف تنمية المنتجات الحرفية والمحافظة عليها، وتعظيم الاستفادة الاقتصادية منها بوصفها قطاعاً اقتصادياً فاعلاً يسهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل لشرائح المجتمع المختلفة، وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

2. الضوابط الاجتماعية والثقافية

يصعب قياس الآثار الاجتماعية والثقافية، التي غالباً ما تكون غير مرئية (بدر الدين، 2005). إلا أنه من المهم أخذها بعين الاعتبار في بداية أي برنامج لتنمية السياحة لضمان النجاح، وتجنب التوتر الاجتماعي والثقافي (إبراهيم، 2000)؛ ومن ذلك:

- أن يكون برنامج التوعية السياحي امتداداً للعمل القائم حالياً في مجلس الترويج السياحي.
- نشر قواعد السلوك الخاصة بالسياحة في مراكز الإيواء والإرشاد السياحي.
- إدخال التوعية السياحية في المناهج والأنشطة المدرسية والاهتمام ببرامج النظافة بالمواقع السياحية.

3. الضوابط البيئية

يشكل التطور القائم في الأقاليم المقترحة أحد المخاطر الأساسية التي تهدد السياحة، ويمثل هذا التطور بشكل كبير في منشآت الإيواء السياحي حيث نما هذا القطاع بشكل سريع، إضافة إلى تطوير المنتجعات المخططة من قبل وزارة السياحة خاصةً التي على الشواطئ والجزر، وفي المرتفعات الجبلية. ويمثل هذا النوع من التنمية مسألة تهدد البيئة السياحية (خان، وصاوية 2010). مما يفرض وضع مقاييس معينة مثل:

- تطبيق التخطيط البيئي، لتوضيح الأثر البيئي الملازم لأعمال التنمية الضرورية.
- تطبيق معايير التنمية العمرانية والبيئية في مرحلة مبكرة من العملية التنموية (الصليح، 2002).
- تطبيق ضوابط استخدامات الأراضي بصورة أكثر فاعلية (Andrew., H, 2008).
- والتوسع في إنشاء المناطق المحمية سواء الطبيعية أو الثقافية، وتشديد تطبيق معايير الحماية البيئية فيها (Robert G.B., 2009, P. 227).

خامساً: الخاتمة

النتائج

تبيين من تحليل وتقييم الإمكانات الجغرافية للتنمية السياحية وحركة السياحة في اليمن أنها ترتبط ارتباطاً كبيراً بالموارد الكامنة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي سواء التي تركها التاريخ (الموارد السياحية الأثرية)، أو التي ترتبط بالبحار والجزر والجبال والأودية والصحاري (إمكانات السياحة الطبيعية)، أو التي ترتبط بالحضارة والثقافة (الموروث الثقافي والمعالم الحديثة)، ومجمل تلك الموارد تؤكد على تميز الموارد الجغرافية للتنمية السياحية في اليمن بخاصية التنوع والانتشار وبأنها تشكل عرضاً سياحياً متنوع، تكفي لإنتاج سياحي يتناسب مع الطلب السياحي الدولي والداخلي، يدل على ذلك توصيف منظمة السياحة العالمية لليمن بأنها تشكل مقصد سياحي مضياف وجذاب ومتفرد تضاريسياً وثقافياً وحضارياً. الأمر الذي يلفت نظر المستثمرين والممولين بإنشاء المشاريع التي تطور المنتج السياحي لتقدم خدمة متميزة وبسعر مناسب، خاصة وإن التسهيلات والخدمات السياحية المتوفرة حالياً لم تعد تلبي الطلب السياحي الفعلي والمستقبلي، وذلك من خلال تنمية المنتجعات لضمان تدفق السائحين بأعداد تتناسب مع طموحات الدولة اليمنية في عصر تزايدت فيه المنافسة الدولية بين دول الإنتاج السياحي بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق آسيا بصفة خاصة.

واتضح ان هذه الموارد تتوطن في مناطق إدارية وتضاريسية داخل اليمن في النطاق الجبلي والوديان والهضاب والصحاري والسواحل والجزر، ويتم استخدامها سياحياً بشكل منفرد وعشوائي، مما نتج عنه إهمال معظم المناطق السياحية سواء الكامنة منها رغم أهميتها أو

المتاحة منها رغم عزلتها. لذا أصبح مهماً التوسع نوعياً ومكانياً في حجم ونوعية منشآت الإيواء السياحي وتنويع مناطق توطنها وذلك لاستيعاب الطلب السياحي المتزايد سنوياً، خاصة إذا ما أُخذ بعين الاعتبار الآتي:

- تركّز معظم المنشآت السياحية بالمدن وانعدامها في الريف، إضافة إلى التوزيع العشوائي وغير المدروس لها.
- تزايد حجم السياح العرب والأجانب الوافدين إلى اليمن سنوياً بمتوسط نمو 13%.
- تنامي الوعي المجتمعي بأهمية السياحة، وقضاء الإجازات الأسبوعية والسبوعية وفترات الأعياد والعطل والمناسبات الاجتماعية مع العائلة في أماكن السياحة والاستجمام.

وركزت استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية السياحية ومشاريعها الاستثمارية في اليمن خلال الفترة (1990-2015م) على زيادة النمو الاقتصادي، وإهمال البعد المكاني في توزيعها، وعدم النظر إلى ما يسببه هذا النمو العشوائي من مضار مباشرة على البيئة السياحية، بالإضافة إلى وجود تباين واختلاف في التوجهات التخطيطية لاستثمارات الخطط الوطنية للتنمية السياحية في اليمن، والتي أثرت على مجمل الاعتبارات الأخرى وخاصة ما يتعلق منها بالأبعاد المكانية والاجتماعية والاقتصادية ذات الأثر المتوقع على بنية العلاقات السياحية وتطورها. ومع اختلاف سمات التخطيط للتنمية السياحية، ولا يزال التباين الإقليمي السياحي يمثل النمط القائم فعلاً والذي أفرز جملة من النتائج كان الأبرز منها: استمرار اللامساواة والتفاوت التنموي ما بين المحافظات وحتى بين مناطق المحافظة الواحدة، وغياب السياسات التنموية المتكاملة في اليمن، وهيمنة مراكز النمو السياحي التقليدية على حساب المناطق السياحية النوعية الأخرى وباتجاه ساهم في توسيع فجوة التنمية ما بين الاقتصاديات الإقليمية وبالتالي أثر هذا على فقدان شكل التراتبية الهرمية المفترض في توزيع استخدام الموارد السياحية المتاحة مكانياً، وإنعدام وجود أثر اقتصادي مبني وفق مبدأ الارتباطات السياحية الإقليمية المبنية على كفاءة التوزيع والاستغلال الأمثل، وما يمكن أن تصل إليه الموارد السياحية المتاحة من تدهور وخطط استعمالات وسوء توزيع للخدمات والتسهيلات السياحية (إيواء، إطعام، ترفيه، نقل) في المناطق السياحية بما لا يتفق والاحتياجات ولا يرتبط باستعمالات الأراضي السياحية، مما أدى إلى تدني قيمة المنتج السياحي المقدم للسائح الخارجي والداخلي، وبالتالي ضعف العائد الاقتصادي منه على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، مما شكل عائقاً أمام تحقيق التنمية السياحية لأهدافها في الفترة الماضية.

بالإضافة إلى غياب التسويق السياحي بالرغم من وجود مجلس أعلى للترويج في اليمن يعنى بالتسويق السياحي، فلم تتجاوز مخصصاته (3 مليون دولار). في الوقت الذي تجاوزت ميزانية التسويق السياحي في عام 2010م في كل من الأردن (8 مليون دولار)، وتركيا (31 مليون دولار)، قبرص (24 مليون دولار)، سوريا (4,5 مليون دولار) (النشرة السياحية 2013م). وقد اقتصر الترويج السياحي لليمن في المرحلة الماضية على بعض الأنشطة

الترويجية الخجولة برغم مما تتمتع به اليمن من ميزات نسبية من حيث المقومات والمغريات التي تجذب السياح إلا أن نصيبها من السياحة العالمية والسياحة الإقليمية في الشرق الأوسط والدول العربية خاصة لا يزال أدنى بكثير من إمكاناتها وطاقاتها الكامنة. ولم تتجاوز عائدات السياحة (3%) من إجمالي الناتج المحلي لعام 2013م.

ويدعو أسلوب التخطيط المكاني المناسب لمعالجة حالات التباين واللاتوازن التنموي السياحي الإقليمي بين المناطق السياحية في خطط التنمية السياحية الوطنية إلى تدخل تخطيطي لتطوير البنية التحتية وإعادة نشر توزيع الاستثمارات السياحية لتحقيق قدر من العدالة المكانية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الأقاليم والمناطق السياحية في المنظور القريب والمتوسط، وهذا يتطلب إعادة التنظيم المكاني للمجتمع السياحي وترشيد عمليات استثمار البيئة وتشكيل بنية تحتية بيئية ملائمة.

وتشكل الرؤية المقترحة للتقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني للتنمية السياحية في اليمن الإطار المناسب لحل المعوقات التي عانت منها التنمية السياحية في اليمن والوصول بها إلى نقطة الاتزان بين تنمية المكان السياحي وعدم الإضرار بالبيئة السياحية، وربط مشروعات التنمية السياحية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وإعادة توزيع المشاريع السياحية وفق الموارد المتاحة، وإنشاء نقاط جذب سياحي من خلال تخصيص بعض النشاطات الملائمة لخريطة الأقاليم التخطيطية السياحية المقترحة شكل (3 و 4) والمقترح تنميتها سياحياً بهدف تحقيق التنسيق في توطن المشاريع الكبرى ضمن قواعد تضمن التوزيع الأمثل للأنشطة السياحية والخدمات والموارد بين مختلف الأقاليم ومناطق الإقليم الواحد. والاعتماد بالضوابط المقترحة لتنمية تلك الأقاليم مثل: تطبيق معايير التنمية العمرانية والبيئية وضوابط استخدامات الأراضي بصورة أكثر فاعلية وزيادة وتوسيع المناطق المحمية الطبيعية والتراثية.

التوصيات

توصي الدراسة بالاتي

أ. تطوير البناء الهيكلي للإدارة السياحية بما يحقق فعالية عالية في التخصص النوعي للتنظيم الإقليمي للسياحة وتعزيز منهج اللامركزية والإدارة السياحية الإقليمية والمحلية بهدف الوصول لمبدأ الإدارة عن قرب ، من خلال:

- إنشاء هيئة إقليمية للسياحة في كل إقليم تخطيطي مقترح، تقوم برعاية تنفيذ الإستراتيجيات والخطط التنفيذية وأي خطط وبرامج تقرها وزارة السياحة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.
- تنظيم المشاركة المجتمعية بأعمال التنظيم المكاني للتنمية السياحية والاهتمام بتنسيق الجهود المبذولة من كافة الجهات المعنية.

- منح صلاحيات كافية للسلطات الإقليمية والمجتمعات المحلية في مراقبة فعالية استخدام الموارد السياحية.
- تشجيع الممارسات التقليدية الصديقة للبيئة في استخدام الأراضي للنشاط السياحي؛ مع إدراج مبادئ السياحة المستدامة في التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.
- ب. ادراج البعد المكاني الإقليمي في خطط التنمية السياحية الوطنية
 - إعداد الخلفية النظرية وأسس العمل بالتخطيط الإقليمي السياحي.
 - تحليل وتقييم واقع تنمية الموارد السياحية في اليمن من البعد المكاني.
 - اعتماد الأقاليم والمناطق التخطيطية السياحية المقترحة في هذا البحث.
 - بناء هيكلية تخطيطية وتقسيمات سياحية متدرجة ومتوازنة (وطني، إقليمي، محلي).
 - بناء هيكلية هرمية متوازنة للمناطق والأقاليم السياحية، وقطاعية تحدد القطاعات اللازمة في كل إقليم.
 - إعداد خارطة استعمالات الأراضي السياحية في الوضع الراهن على المستوى الإقليمي تبين توضع الأنشطة السياحية والخدمات.
- ج. تطوير نظام المعلومات السياحية وتفعيل التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار السياحي من خلال الآتي:
 - بناء قاعدة معلومات سياحية متكاملة تعتمد على وحدات وأنظمة وشبكات ومهارات مدربة متخصصة لما من شأنه الدقة في المعلومات السياحية واحتساب العائدات السياحية وتأثيراتها.
 - استخدام التقنيات الحديثة مثل: نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في حفظ وعرض وتخطيط وإدارة استثمار الموارد في الأقاليم والمناطق السياحية المقترحة.
 - تفعيل التشريعات السياحية لضبط التأثيرات السلبية الناتجة عن انفصال التنمية السياحية عن البيئة عبر القوانين التي ينبغي أن تكون قابلة للتجديد والتطوير بما يضمن راحة المواطن والسائح، حرصاً على عدم فقدان ثقة المستثمرين وعدم تضارب القرارات التي تسبب خلخلة البنية السياحية.
- د. العمل على أن تكون المناطق والأقاليم السياحية المقترحة مقصداً سياحياً ذا مكانة إقليمية ودولية تنمو بشكل مستدام، وأن تساهم السياحة كصناعة إستراتيجية في تحسين الميزات

التنافسية العامة للاقتصاد الوطني وفي تحسين البيئة الاقتصادية، ورفع حس الضيافة والحفاظ على التراث الوطني، وتحقيق تنمية متوازنة للأقاليم السياحية مع تطوير وتحسين صورة اليمن خارجياً، من خلال:

- **بناء** أقطاب نمو سياحية إقليمية، على أساس التنوع والتكامل السياحي بالاستفادة من الميزة التنافسية لكل إقليم من الأقاليم السياحية المقترحة. مع التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص الاستثمارية في إنشاء المشاريع السياحية بين مختلف المناطق الجاذبة سياحياً باليمن.
- **النهوض** بالسياحة المتخصصة مثل: سياحة المغامرات، والمؤتمرات، والسياحة العلاجية، وسياحة الصحراء، وسياحة المسابقات والمهرجانات، والسياحة الريفية الخ.
- **تشجيع** السياحة الداخلية وتقديم بدائل محلية، والقيام بحملات توعية تستهدف التعريف بمناطق الجذب السياحي ومميزاتها ونوعياتها ومواسمها، وذلك لتعويض الركود الذي يصيب السياحة الخارجية.
- **الارتقاء** بمستوى جودة التسهيلات وخدمات البنية الأساسية المتمثلة (بالطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي، والصحة والتعليم) بالمواقع السياحية الواعدة.
- **تأهيل** وتدريب الكوادر الفنية اللازمة لوضع سياسات التخطيط الإقليمي السياحي المكاني موضع التنفيذ وذلك من خلال بناء القدرات المؤسسية للأجهزة السياحية الحكومية المركزية والإقليمية والمحلية.
- **التنسيق** بين خطط وزارة السياحة وكافة الوزارات المعنية بالمشاريع الخدمية والمرافق العامة ذات الصلة الإقليمية (طرق، كهرباء، شبكات مياه وغيرها) وتطبيق سياسة النافذة الواحدة.

هـ. الربط بين الأقاليم السياحية المقترحة وسهولة الوصول إليها

- يتم اعداد تصورات لتسهيل الاتصال المكاني بين الأقاليم والمناطق السياحية المقترحة من جهة وبين الأقاليم والمناطق السياحية داخل كل إقليم من جهة أخرى، يشتمل الاتي:
- حدود الانتشار الحالي للأقاليم السياحية المقترحة و بيان العلاقات الأخرى الناجمة عنها.
 - المناطق السياحية والمناطق ذات الطابع الخاص في منطقة نفوذ الإقليم السياحي.
 - ربط الأقاليم والمناطق التخطيطية السياحية مع المدن والأقاليم الأخرى في الجمهورية.
 - ربط الإقليم السياحي مع الموانئ والمطارات والطرق الإقليمية.

- ربط الإقليم السياحي مع مناطق الترفيه الواقعة في داخل الإقليم نفسه.
- و. التعريف بعادات وتقاليد المجتمعات الريفية والبدوية في اليمن للحفاظ على التراث البيئي وتنشيطه لكونه أحد الدعائم الأساسية التي تستند عليها خطة التنمية السياحية المستدامة وذلك من خلال الآتي:
- استخدام الأسلوب العلمي في دراسات التقييم البيئي وبحث أساليب الاستغلال واختيار مواقع التنمية السياحية وتحديد مميزاتها ومشاكلها.
- إنشاء مناطق ترفيهية مفتوحة، وتوفير بيئة سياحية تعتمد على الاتصال المباشر بالبيئة الطبيعية.
- ز. رفع كفاءة وفاعلية الترويج والتسويق السياحي في اليمن من خلال الآتي
- زيادة الاعتمادات المخصصة للتسويق والترويج السياحي، ولعل استخدام وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة يلعب دوراً كبيراً في هذا المجال عن طريق نشر مقالات أو دعاية سياحية في قنوات فضائية مشهورة و التركيز على عروض الضوء والصورة في الأماكن الأثرية.
- إعداد خريطة سياحية إلكترونية للجمهورية اليمنية.
- نشر الوعي السياحي وثقافة السياحة لجميع المواطنين وتوزيع مطبوعات سياحية [خرائط، دليل سياحي، كتيبات، ملصقات، أفلام إعلانية، الصحافة].
- فتح أسواق جديدة للسياحة اليمنية في السوق العربية وسوق أمريكا اللاتينية. والمشاركة في المؤتمرات والمعارض السياحية الدولية.
- إيجاد طرق وأساليب جديدة للتعاون مع الشركات السياحية العالمية، وتأسيس مراكز في بعض المدن الكبرى مثل (باريس، ولندن، ومريد، وروما، وبكين، وبرلين) تقوم بأعمال الدعاية للسياحة اليمنية.
- الإعلان والتنظيم عن إقامة مسابقات وطنية ودولية في فنون الرسم والتصوير الفوتوغرافي في بيئات متنوعة.
- تنظيم سباقات محلية واستضافة سباقات دولية للهجن (الجمال) والصيد البحري والدراجات النارية والسيارات.
- تشجيع المنتجات اليدوية والصناعات الفخارية من خلال الدعم المالي والفني للعاملين بها.
- إقامة مهرجانات تراثية وفلكلورية وعروض راقصة ومعارض للتراث الشعبي.

Resources & References (Arabic & English)

- Abu Dawood, Abdul Razzaq. (2003). *The Development of Tourism in Jeddah Province Study in Tourism Geography*, A series of Geographic Studies (8), King Saud University, Riyadh.
- Ibrahim, Mustafa Jamil. (2009). Spatial Development between Theory and Practice Mechanisms, *Diyala magazine*, No. 40, of Baghdad.
- Abraham, the fulfillment Zaki. (2000). *The Role of Tourism in Social Development "Evaluative Study in Applied Anthropology"*, Unpublished MA Thesis, Faculty of Arts, University of Alexandria.
- Agha, Shaher Beauty. (1982). *Yemen Geographic Tabieih-Achammala- part*, a Library of Lights, Damascus.
- Badr Al-Din, Muhammad Abduh. (2005). *Some Undecided Properties on Entertainment Cities in Egypt from The Geographical Perspective "Dream Park City Case Study"*, Fathi Abu Ayana "Seminar Geographic Information Systems Alexandria.
- Bzazaw, Abraham, and Ta'ani Ayman al. (2013). Using Environmental Tourism Planning (GIS). *International Journal of Applications of Geographic Information System and Remote Sensing*, Issue 1, Volume (4) Jan. King Faisal University.
- Bzazaw, Ibrahim. (2010). *Tourist Geography applications in The Arab world*, i 1, Dar Al-Warraq Publishing, Amman, Jordan.
- Bakir, Mohamed Fathi. (2006). *Geography of Egypt tourism*, knowledge Dar University, Alexandria.
- Jukhaidib, Assistant bin Abdul Rahman. (2008). *Tourism Interact with Constituents and Potential Qassim Region*, Versions of The Unity of Research and Translation, Kuwaiti Geographic Society, The University of Kuwait.
- Jaber, Mohammed Midhat. (2004). *Tourism and Recreation Geography*, The Anglo-Egyptian Library, Cairo.

- Juma, Mohammed. & Magda Moslehi, Mohammad Fathi. (2004), *The Development of Tourism in Egypt from a Geographical Perspective and Schematic*, i 1, Menoufia University Press, Cairo 0
- Friday, Magda Mohamed. (1997). *Tourist villages in The Sinai Peninsula, "a Study in The Geography of Tourism"*, Ph.D. thesis unpublished, Faculty of Arts, University of Menoufiya.
- Hassanein, Solemn Hassan. (2009). *Studies in Tourism Development*, University House, Alexandria.
- Alhvian, Awad Ibrahim. (2004). *General Geography of The Republic of Yemen*, The Charter for Printing and publishing, Sanaa.
- Khan, dreams, Asawah Zaoui. (2010). Eco-tourism and its Impact on Development in Rural areas, *The University Research Journal of Economic and Administrative Biskra*, Issue June 7.
- Good, forgiving. (2001). *Geography, its Object and Its Curriculum and Its Objectives*, Dar Al-Fikr, Damascus.
- Good, forgiving. (2000). *Development and Regional Planning*, The Ministry of Culture, 1st Floor, Damascus.
- National Tourism Development Plan. (2010). *The Republic of Yemen, the Ministry of Tourism*, the General Directorate of Promotion and Investment, the first phase (2010-2015 AD), Sana'a.
- Diab, Muhammad Ali. (2012). Understanding the Region and knowledge of The Regions "of Human Geographical Perspective, *Damascus University Journal*, Volume 28, Issue 2, Damascus.
- Diab, Ali Muhammad, (2010). *Research Methodology and Methods in Human Geography*, .Mencrat Damascus University, Damascus,
- Radwan, Taha Abdel Aleem. (1992). *The New Tourist Resorts Coast of North-west Egypt and its Role in Regional Development*, Empirical Study on El Alamein Marina Center, Geographical Research Bulletin, Girls College, Ain Shams University, No. 15, Cairo.

- Rua Severity, Atif Akram. (2009). *Eco-tourism, The Foundations and Pillars*, Dar Al-Raya for publication and distribution. Jordan.
- Solomon, starchy Mohammed. (2004). *Maria "Archaeological Study and How to Exploit Tourism"*, PhD thesis is published, the Faculty of Tourism and Hotels, Alexandria University.
- Steinkh, Albert, and Kolinat Klaus. (1991). *The Geography of Tourism and Leisure, to Translate*. Nasim Barham, Jordanian University Publications, Amman.
- Alsalia, Abdullah Hamad. (2002). Spatial Variation for The Use of Spatial Land in Saudi Cities, *Journal of Social Sciences*, Vol. 30, Count 4.
- Tarbush, Secretary, & Agha Shaheer. (1998). *The Regional Division of The Geographical and Natural Compounds*, Damascus University Press, Damascus.
- Students, Syed Ahmed Shehata. (2004). *The Impact of Climate Change on Human Comfort in Medina*, Saudi Geographic Magazine, Geo Egyptian Society, c 2, Year 36, No. 44, Cairo.
- Izz al-Din, Farouk, and Ashur Mohammed Abdo (2005). *The Geography of Tourism*, the Anglo-Egyptian Library, Cairo.
- Atiya, Abdul Qadir. (2000). *Contemporary Economic Issues*, The Group of Arab Nile, Cairo.
- Allam, Ahmed and Samir Ali, Mustafa and Diamonds (1995). *Regional Planning*, the Anglo-Egyptian Library, Cairo.
- Issawi, Ibrahim. (2003). *Development in a Changing Study of the Concept of Development and Indicators*, i 3 world, Sunrise House, Cairo.
- Ghurairy, Abdul Abbas is Pumped. (2000). *Yemen Geography*, Central Library for Printing and Imaging, Taiz.

- Ghoneim, Osman, Saad and Benita. (2003). *Tourism Planning for The Sake of a Comprehensive and Integrated Planning where I am*, i 1, Dar Al Safa for publication and Distribution, Jordan.
- To Aschorin, Hector Ceballos, & Yahya al-Shami Najat. (1999). *Summary of the National Strategy and Plan of Procedure for the Development of Eco-tourism in Yemen*, the General Authority for Tourism Development, the General Directorate for eco-tourism, Sanaa.
- Mtah, Muhammad Ali. (2003). *Atlas of Hot Springs in Yemen and its Importance in the Energy, Tourism and physical Therapy Areas*, the Republic of Yemen, the Ministry of Oil and Minerals, the Geological Survey and Mineral Resources, geothermal energy project in Yemen, Sanaa.
- Mohi, Mohamed Saad. (2008). *Recent Trends in Tourism*, Modern University Office, Alexandria.
- Mandur, Esam Omar. (2011). *Economic and Social Development and Structural Change in the Arab Countries*, Dar University Education, Alexandria.
- Muzaffar, Mohsen Abdul-Sahib. (2005). *Philosophy place*, Serenity House, Amman.
- Muzaffar, Mohsen Abdul-Sahib. (2001). *Regional Planning*, Dar Candles Culture, Libya.
- Alumblyki, Mohamed Mansour, Khalidi Abdul Wali Ahmad, & Mount Abdul Habib Mahyoob. (2014). Natural Reserves in Yemen Case Valley Protected Curse Using Geographic Information Systems, *International Journal of Environment Study of Global Climate Change* ISSN 2310-6743,, Volume 12 , Issue 2.
- The Leading Tourism Projects. (2010). *The Republic of Yemen, the General Authority for Tourism Development*, the General Administration of promotion and Investment Information, plans and Designs, Sanaa.

- Archaeological Survey Results. (2000). *The Republic of Yemen, the Ministry of Tourism and Environment*, the General Authority for Tourism, for the period (1996-1999 AD), Yemen Modern Printing Press, Sanaa.
- Najjar, Khalid Abdul Jalil Mohammed. (2012 A). *Geographical and Natural Potential for Tourism Development in Yemen, A Study in The Geography of Tourism*, Thamar University for Study and Research magazine, Issue 14, January, Dhamar.
- Najjar, Khalid Abdul Jalil Mohammed. (2011). *The Appropriate Regions of the Human Person and Tourism in Yemen Climatic Comfort*, Yearbook of the Faculty of Arts at the University of Taiz, Issue 1, May, Taiz.
- Tourism Statistical Bulletin. (2014). *The Republic of Yemen*, the Ministry of Tourism, Statistics and Information Management, Sanaa.
- Tourism Statistical Bulletin. (2013). *The Republic of Yemen, the Ministry of Tourism*, the Department of Statistics and Information, Sanaa.
- Hormuz, Nouredine. (2006). Tourism Planning and Development, *Tourism, Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research, a Series of Economic and Legal Sciences*, No. 3, Vol. (28).
- Uttar, Babe Wafaa. (2008). *Features of Planning to Achieve Sustainable Development Prospects*, Development Initiatives and Creativity in the Arab city Amman, Petra, Aqaba January 14-17, Jordan
- Andrew Holden. (2008). *Environment and Tourism*, Routledge, London.
- Baidal, J.A.L. (2004). *Tourism Planning in Spain–Evolution and Perspectives*, Annals of Tourism Research, Vol. (31), No. (2). pp. 313-333.

- Barrie Pittock (2009). *Climate Change "Science, Impacts and Solutions"*, Earth scan LTD., London.
- Beirman, D., (2003). *Restoring Tourism Destinations in Crisis*, A strategic Marketing Approach, Allen and Unwin, Australia.
- Boniface, B.G., & Cooper, C., (1994). *The Geography of Travel and Tourism*, Second Edition, Butterworth- Heinemann, Oxford.
- Charles. R. Goeldner., (2006). *Tourism "Principles, Practices, Philosophies"*, John Wiley & Sons, INC., New Jersey.
- Hall, M. (2000). *Tourism planning, Policies, Processes and Relations*. (1st ed). Parson Educational limited.
- Jacqueline M., David J, Richards. (2005). *Global Environmental Change, Centre for Marine and Climate Research*, University of Hamburg, Bundesstr, Germany, Volume 15.
- Robert G.B., (2009). *Ecosystem Geography from Ecoregions to Sites*, Springer, London.
- Robinson, H., (1976). *A Geography of Tourism*, London.
- Sharygin, M.D, (2003). *The Fundamental Problems of Economic and social, Geography*, Perm University, Perm.
- World Tourism Organization "WTO". (2013). *Compendium of Tourism Static*.